إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و ربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: هاني أحمد محمود دبيك

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 31 / 10 / 2015

الجامعة الإسلامية
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و ربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين

إعداد الباحث:
هاني أحمد محمود دبيك

إشراف الأستاذ الدكتور
علي عبد الله شاهين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل
1436هـ -2015 م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا "

سورة طه، آية (114)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

- إلى من كان دوماً منبع الحب ورمز الوقار...

{روح والدي رحمه الله}

- إلى من غرست فيّ حب العلم منذ نعومة الأظفار ...

{روح والدتي رحمها الله}.

- إلى أرواح شهدائنا الأبرار الذين أناروا لنا طريق الحرية والكرامة.
- إلى ضياء قلبي زوجتي التي لا تفيها كلمات الشكر والعرفان لما وفرته لي لإكمال دراستي.
- إلى قرة عيني أبنائي الأعزاء **{أحمد، لما، عبد الله}** جعلهم الله ذخراً للإسلام ورفع شأنهم.
- إلى إخوتي وأخواتي وأقربائي الأعزاء من شاركوني فرحة النجاح.
- إلى أهلنا الصامدين الصابرين في فلسطين الحبيبة عامة وفي غزة الصامدة خاصة.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أحمد الله على فضله بإتمام هذا الجهد المتواضع، وأشكره سبحانه وتعالى على إعانتي لبلوغ أهداف ما قدمته في هذه الرسالة، وأصلى وأسلم على خير الأنام سيدنا محمد (صل الله عليه وسلم) وعلى آله وأصحابه الميامين والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين.

في مثل هذه اللحظات يتوقف الإنسان ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات وتتبعثر الأحرف سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا القليل من الكلمات فوفاءً وتقديراً أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان **لأستاذي الدكتور علي عبد الله شاهين** أستاذ المحاسبة في الجامعة الإسلامية على ما بذله من جهد وتوجيه خلال إعداد هذه الرسالة، وكل الشكر والتقدير لأخي العزيز أ. **أيمن احمد دبيك** على ما بذله من جهد في دعمي ومساندتي خلال فترة الدراسة وإعداد هذه الرسالة، كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر والتقدير للأخ أ. **أحمد الاسطل** على ما بذله من جهد في دعمي ومساندتي في إعداد هذه الرسالة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان لعضوي المناقشة **الدكتور/ ماهر موسى درغام (رئيس قسم المحاسبة بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية – غزة)، والدكتور/ نضال فريد عبد الله (عميد كلية التجارة بجامعة الأقصى –غزة)** لتفضلهما بقراءة رسالتي ومناقشتي فيها وإثرائها وإخراجها على أكمل وجه.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي المساعدة من قريب أو من بعيد.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين تطبيق معدل كفاية رأس المال و ربحية البنوك التجارية المحلية العاملة في فلسطين ممثله بـ (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم) خلال الفترة (2008-2014)، وقد تم دراسة سلوك المتغيرات التابعة (الربحية) مقاسه بمعدل العائد على الموجودات (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل العائد على السهم (EPS)، وذلك من قبل المتغير المستقل ممثلاً في معدل كفاية رأس المال (CAR)، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل بالإستناد إلى نموذج معادلة الإنحدار الخطي، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها أن زيادة معدل كفاية رأس المال يؤدي إلى إنخفاض معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية ، ومعدل العائد على السهم، الأمر الذي يتطلب عدم المغالاة في تحديد كفاية رأس المال والعمل على تحقيق متطلبات التوازن مع الأهداف الأخرى للبنوك وهي تحقيق الربحية ممثلة في زيادة المعدلات المذكورة، حيث أن المحافظة على حالة التوازن بين متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق الربحية سوف يعطى مجالاً أوسع للبحث عن فرص استثمارية مجدية وذات مخاطر يمكن السيطرة عليها وذات عوائد مقبولة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تبنى أساليب متطورة في إدارة المخاطر المصرفية وفق أحدث النظم العالمية بغرض ضبط وهيكلة المحفظة الائتمانية والإستثمارية للمصاريف بصورة سليمة تحافظ على حقوق المساهمين والمودعين وتدعم الإستقرار والأمان المصرفي، إلى جانب مراعاة تضمين تقاريرها المالية الأسس والقواعد التي يتم بموجبها قياس كفاية رأس مالها، كما أوصت الدراسة سلطة النقد بالبدء في تطبيق مقررات لجنة بازل (2)، (3) بشأن ضوابط الرقابة المصرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study aims to analyze and measure the relationship between implementing Capital Adequacy Ratio (CAR) on the profitability of local commercial banks working in Palestine during the period (2008-2014). Basically, this is represented by (Return on Assets, Returns on Equity and Earnings per share).

The study has tracked the behavior of (profitable) dependent variables measured by Return on Assets ratio, Return on Equity ratio, and Earnings Per Share ratio. This was done through the independent variable which is the Capital Adequacy Ratio (CAR). To achieve this purpose, a standard form has been created to measure the relationship between the dependent and independent variables based on a linear regression equation model.

The study reached many conclusions, the most important one is that increasing the Capital Adequacy Ratio leads to a decrease in the return on assets ratio, return on equity ratio and earnings per share. This requires a moderation in determining the capital adequacy and working to balance the equilibrium with the other objectives of banks which are the profitability-achievement that are represented by increasing the previous mentioned ratios. In fact, maintaining the equilibrium between the requirements of capital adequacy and profitability achievement, will offer a wider range to search for meaningful investment opportunities that have controllable levels of risks and acceptable returns.

The study recommended the need to adopt advanced methods in managing the banking risks according to the latest international systems for the purpose of adjusting and restructuring credit and investment portfolio of banks in a proper way that protect the rights of stakeholders and depositors and support the banks stability and security, in addition to undertaking that their financial reports include the basics and principles through which the capital adequacy could be measured. Moreover, the study recommended the Monetary Authority to start implementing the decisions (2) and (3) of Basel committee that are concerned with the principles of banking control.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

#	الموضوع	رقم الصفحة
-	آية قرآنية	أ
-	الإهداء	ب
-	الشكر والتقدير	ج
-	ملخص الدراسة	د
-	Abstract	هـ
-	قائمة المحتويات	و
-	الجداول	ي
-	فهرس الرسومات البيانية	ل
-	فهرس الملاحق	م
1	**الفصل الأول: الإطار العام للدراسة**	**1**
1.1	المقدمة	2
1.2	مشكلة الدراسة	3
1.3	أهداف الدراسة	3
1.4	أهمية الدراسة	4
1.5	فرضيات الدراسة	4
1.6	متغيرات الدراسة	5
1.7	حدود الدراسة	5
81.	الدراسات السابقة	5
91.	التعليق على الدراسات السابقة	12
2	**الفصل الثاني: ربحية البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها**	**13**
2.1	تمهيد	14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

#	الموضوع	رقم الصفحة
2.1	خصاص البنوك التجارية	14
2.2	وظائف البنوك التجارية	15
2.3	ربحية البنوك التجارية ومعايير قياسها	16
2.4	الربح في البنوك التجارية	17
2.5	إيرادات البنوك التجارية	17
2.6	أهمية الأرباح للبنوك التجارية	18
2.7	معايير قياس الربحية لدى البنوك التجارية	19
2.7.1	العائد على الموجودات (ROA)	19
2.7.2	العائد على حقوق الملكية (ROE)	19
2.7.3	معدل العائد على السهم	20
2.7.4	نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية	20
2.8	**العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية**	**21**
	أولاً: العوامل الخارجية	**21**
2.8.1	الظروف الإقتصادية والسياسية	21
2.8.2	المنافسة	21
2.8.3	أسعار الفائدة	21
2.8.4	الثقافة الإجتماعية السائدة	22
2.8.5	أرباح وخسارة الأوراق المالية	22
2.8.6	القوانين ذات العلاقة السارية	22
2.8.7	السياسة النقدية	22
2.8.8	التشريعات القانونية والضوابط المصرفية	23
2.8.9	القرارات والتعليمات	24
	ثانيا: العوامل الداخلية	**25**
2.8.10	كفاءة ادارة البنك	25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

#	الموضوع	رقم الصفحة
2.8.11	حجم البنك	25
2.8.12	حجم الودائع	25
2.8.7	توظيف الموارد	26
2.8.8	أرباح وخسائر القروض	26
3	**الفصل الثالث: كفاية رأس المال ومخاطر العمل المصرفي**	**27**
3.1	تمهيد	28
3.1	الرقابة وتقييم البنوك بموجب نظام CAMELS	29
3.2	مقررات لجنة بازل لمعايير كفاية رأس المال	33
3.3	معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 1 لعام 1988	34
3.4	إيجابيات وسلبيات إتفاقية بازل (1)	41
3.5	أثر تطبيق إتفاقية بازل (1)	42
3.6	معيار كفاية رأس المال (بازل 2)	43
3.7	هدف إتفاقية بازل (2)	44
3.8	محاور إتفاقية بازل (2)	44
3.9	إتفاقية بازل (3) لكفاية رأس المال	54
3.10	محار إتفاقية بازل (3)	55
3.11	متطلبات رأس المال وفق إتفاقية بازل (3)	57
3.12	مراحل تنفيذ مقررات بازل (3)	58
3.13	تأثير مقررات لجنة بازل (3) على النظام المصرفي	58
4	**الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية**	**60**
4.1	تمهيد	61
4.2	منهجية الدراسة	61
4.3	مجتمع وعينة الدراسة	61
4.4	الجهاز المصرفي الفلسطيني	62

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

#	الموضوع	رقم الصفحة
4.4.1	مقدمة	63
4.4.2	هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني	63
4.5	البيانات المالية للبنوك التجارية المحلية في فلسطين	65
4.5.1	تحليل وتقييم بنود الميزانية المجمعة	65
4.5.2	تحليل وتقييم بنود قائمة الدخل المجمعة للبنوك التجارية	68
4.6	تحليل البيانات المالية ومؤشراتها المالية والإحصائية لكل بنك من بنوك عينة الدراسة	75
4.7	إختبار الفرضيات	92
5	**الفصل الخامس: النتائج والتوصيات**	**96**
6	**الفصل السادس: المراجع**	**99**
7	**الفصل السابع: الملاحق**	**104**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجداول

الرقم	محتوى الجدول	رقم الصفحة
.1	أوزان المخاطرة حسب الأصناف للموجودات داخل الميزانية	36
.2	معامل تحويل الائتمان للفقرات من خارج الميزانية العمومية	38
.3	ترجيح الاصول بالمخاطر وفقا للطريقة المعيارية لقياس مخاطر الائتمان	46
.4	الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم	48
.5	انواع المخاطر التشغيلية	51
.6	متطلبات رأس المال وفق مقررات بازل (3)	57
.7	مراحل تنفيذ مقررات بازل (3)	58
.8	تطور موجودات البنوك التجارية المحلية	65
.9	تطور حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية	67
.10	تطور صافي الدخل قبل الضرائب للبنوك التجارية المحلية	68
.11	معدل العائد على اجمالي الموجودات للبنوك التجارية المحلية	69
.12	معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية	70
.13	معدل العائد على السهم للبنوك التجارية المحلية	71
.14	معدل كفاية رأس المال للبنوك التجارية المحلية	73
.15	تطور أداء بنك فلسطين	75
.16	تطور أداء البنك التجاري الفلسطيني	77
.17	تطور أداء بنك الإستثمار الفلسطيني	79
.18	تطور أداء بنك القدس	82
.19	تطور أداء البنك الوطني	84
.20	نتائج مصفوفة إرتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة لكل بنك تجاري على حدة	86
.21	تحليل نتائج الإرتباط بين معدل كفاية رأس المال و معدل العائد على	93

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	محتوى الجدول	رقم الصفحة
	الموجودات	
.22	تحليل نتائج الإرتباط بين معدل كفاية رأس المال و معدل العائد على حقوق الملكية	94
.23	تحليل نتائج الإرتباط بين معدل كفاية رأس المال و معدل العائد على السهم	95

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الرسومات البيانية

الرقم	الرسم البياني	رقم الصفحة
1	تطور موجودات المصارف التجارية المحلية في فلسطين خلال الفترة 2008-2014	66
2	تطور حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية في فلسطين خلال الفترة 2008-2014	67

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	رقم الصفحة
.1	القوائم المالية المجمعة للبنوك.	105
.2	مؤشرات أداء البنوك التجارية المحلية.	110
.3	المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدارسة للبنوك التجارية المحلية.	111
.4	نموذج إحتساب كفاية رأس المال لسلطة النقد الفلسطينية.	112

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.1 المقدمة:

يُعد موضوع كفاية رأس المال المصرفي و اتجاه البنوك نحو تدعيم مراكزها المالية ، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك والذي تطور بشكل كبير في ربع القرن الماضي في ظل سعي الجهاز المصرفي في دول العالم لتطوير قدراتها التنافسية في مجال المعاملات المالية بعد الأخذ في الاعتبار التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية فأصبح أي بنك معرض للمخاطر المصرفية نظراً للمنافسة المحلية أو العالمية، ومن هنا بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وكان أول خطوة في هذا الاتجاه هي تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وقد قدمت هذه اللجنة مقاييس للملاءة المالية كان أبرزها معيار كفاية رأس المال في عام 1988 والذي تم تطبيقه في أكثر من 100 دولة (بوزيان، واخرون، 2011)، وقد جاءت هذه اللجنة بناءً على اتفاق بين الدول الصناعية العشر لتحقيق المنافسة السليمة بين وحدات الأجهزة المصرفية في دول العالم واعتبار معيار كفاية رأس المال أحد أسس ومتطلبات السلامة المالية للبنوك وشرطاً لتحديد الجدارة الائتمانية لها ثم تطور عمل لجنة بازل وأصدرت معايير ووثائق للإدارة السليمة للبنوك والرقابة عليها.

فبعد تطبيق إتفاقية بازل (1) شهد العالم تطوراً هائلاً في مجال التكنولوجيا والإتصالات والإدارة المالية، وما تبعه من أزمات مالية؛ الأمر الذي تطلب اعادة النظر في الإتفاقية وأجراء تعديلات جوهرية عليها وأصبحت تسمى ببازل (2)، وجاءت هذه الاتفاقية الجديدة لتتضمن منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل) بالإضافة إلى عمليات الإشراف الرقابي والانضباط السوقي.

هذا ويعبر مصطلح كفاية رأس المال عن قدرة وكفاءة البنوك التجارية في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي تواجهها وذلك بهدف تحجيمها والسيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تحقق الأرباح، وهي من أهم الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها، حيث تقوم بتوظيف الأموال التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة بكفاءة وأقل مخاطرة لتعظيم الإيرادات وتخفيض النفقات، ولتحقيق ذلك تسعى للحصول على ودائع بأقل تكلفة ممكنة وتوظيفها في تسهيلات وإستثمارات مالية تعود بأرباح وتكون متدنية المخاطر. (الطيب، واخرون، 2001).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف الأساسية للبنوك التجارية للمحافظة على استمرار عملها وتدعيم مركزها المالي، وتعزيز ملاءتها وسيولتها، غير أن تحقيق الأرباح وتعظيمها يحكمه العديد من الاعتبارات أهمها الاستخدام الأمن للأموال وضمان حقوق المودعين وتجنب المخاطر. (أبو زعيتر، 2004)

ولأن القطاع المصرفي الفلسطيني ينفرد بخصوصية معينة حيث يعمل في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة ويتوجب عليها في الوقت نفسه مواكبة التطورات العالمية في مجال الرقابة المصرفية وتحقيق الحد الأدنى من كفاية رأس المال، فإن هذه الدراسة تسعى للبحث عن العلاقة بين تطبيق المفاهيم المتعلقة بكفاية رأس المال و ربحية البنوك في القطاع المصرفي الفلسطيني.

1.2 مشكلة الدراسة:

تسعى البنوك إلي تحقيق أهدافها ومن بينها هدف الربحية، ولما كانت البيئة المصرفية في فلسطين محفوفة بالمخاطر بسبب الأوضاع الإقتصادية والسياسية الملازمة لها مما يؤثر على تحقيق الهدف المذكور وهي في نفس الوقت مطالبة بالإحتفاظ بالحد الأدني من رؤوس الاموال لمواجهة المخاطر، لذلك تسعى هذه الدراسة لبيان العلاقة بين تطبيق البنوك العاملة في فلسطين لمعيار كفاية رأس المال (Capital Adequacy) و ربحيتها باعتباره معياراً عالمياً يمثل الحد الأدنى من متطلبات الأمن والسلامة المالية، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس مال البنوك التجارية العاملة في فلسطين وفق مقررات بازل و ربحيتها؟

ومنه يتفرع الاسئلة التالية:

1. ما العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و نسبة العائد على الموجودات؟
2. ما العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و نسبة العائد على حقوق المساهمين؟
3. ما العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و نسبة العائد على السهم؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- تحليل العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية.

2- الوقوف على مفهوم الملاءة المصرفية ومتطلبات تحقيقها.

3- التعرف على الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال وفق بازل (2) وبازل(3).

4- تحديد العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال و ربحية البنوك.

1.4 أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال و ربحية البنوك التجارية ومعرفة العوامل التي تؤثر على نمو وتطور ربحيتها مما يعود بالفائدة على المتعاملين والمهتمين باستمرارية أداء البنوك وسلامة النظام المصرفي في فلسطين.

إن متابعة موضوع رأس مال البنوك ومعدل كفايته يلعب دوراً مهماً في دعم واستقرار القطاع المصرفي مما يعظم من ربحية البنوك، وبالتالي زيادة ثقة المساهمين والعملاء والمستثمرين بما ينعكس أثره الإيجابي على القطاع المالي والإقتصاد الوطني والتنمية الإقتصادية من خلال توفير الموارد اللازمة للإستثمار حيث يقوم بترويج وتمويل المشروعات التي تساعد في خلق قطاع تصديري يخدم التنمية.

كما تبرز أهمية الدراسة من خلال حاجة الإدارة المصرفية للتعرف على مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من إتخاذ التدابير الإحترازية لحمايتها من مخاطر الرفع المالي والتشغيلي، ومعرفة العوامل المؤثرة على ربحيتها، مما يساعد في وضع سياسات تساهم في تحقق نمو وإزدهار البنوك التجارية، الأمر الذي ينعكس أثره على نمو وتطور الإقتصاد الوطني.

1.5 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل ونسبة العائد على الموجودات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل ونسبة العائد على حقوق المساهمين

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل ونسبة العائد على السهم.

1.6 متغيرات الدراسة:

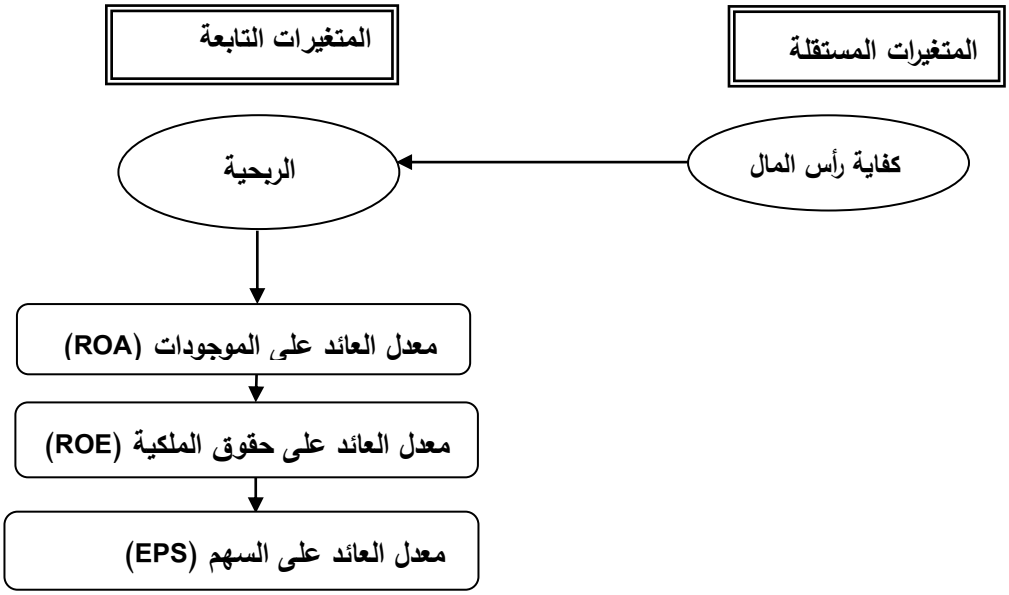

وتقاس المتغيرات من خلال:

1. معدل العائد على الموجودات (ROA) = **صافي الربح قبل الضرائب** / **الموجودات**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح قبل الضرائب / حقوق الملكية

3.معدل العائد على السهم (EPS) = صافي الربح قبل الضرائب / عدد الاسهم العادية

1.7 حدود الدراسة:

تشمل الدراسة البنوك التجارية المحلية العاملة في فلسطين بإستثناء البنوك الإسلامية (البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الإسلامي العربي) وذلك لخصوصية أداء تلك البنوك التي تعمل في مجال التمويلات الإسلامية.

1.8 الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية:

1. دراسة (سلمان، 2013)، بعنوان: "استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية (بحث تطبيقي في المصارف التجارية في العراق).

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية العراقية من خلال استخدام النسب المالية وإيجاد الحلول لمعالجة الإخفاقات التي تؤثر على الربحية والمساهمة في رفع كفاءة وجودة أداء هذه البنوك، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي النظري الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات من المراجع العلمية المختلفة وكذلك المنهج التحليلي باستخدام أسلوب تحليل النسب المالية لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود العديد من العوامل التي تؤثر في ربحية البنوك أهمها حجم موجودات البنك، وحجم المديونية، وحقوق الملكية حيث أنها تمثل عامل مهم في زيادة ثقة الزبائن بقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات.

ومن أهم التوصيات ضرورة قيام البنوك بتدعيم رأسمالها لتمكنها من تحقيق الأرباح وزيادة قدرتها الائتمانية مع عدم التوسع في الانشطة الإستثمارية في المشاريع العقارية، وعدم التوسع في إمتلاك أصول ثابتة غير ضرورية أو التوسع في الحصول على الإلتزامات طويلة الأمد، وتخفيض نسبة إيداعات البنوك في البنك المركزي للتوسع في الائتمان.

2. دراسة (الطيب وشحاتيت، 2011)، بعنوان: " تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية :حالة الأردن".

هدفت الدراسة إلى قياس الآثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمعايير كفاية رأس المال على ربحيتها خلال الفترة من (2000-2007)، وقد إستخدمت الدراسة التحليل الإقتصادي القياسي نموذج الإنحدار بالإعتماد على بيانات مقطعية حيث تم الجمع بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير إيجابي لتطبيق معيار كفاية رأس المال على المؤشرات المالية للبنوك كنسبة الملكية ونسبة صافي التشغيل إلى الموجودات، ونسبة العائد على الموجودات، أما مؤشرات (نسبة المديونية ونسبة التسهيلات إلى الموجودات ونسبة الفوائد إلى الموجودات) فتوصلت إلى وجود تأثير سلبي.

وقد أوصت الدراسة بعدم تطبيق معدلات كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الأردن خلال فترة الدراسة، مع ضرورة زيادة التخطيط الاستراتيجي للبنوك لزيادة رأس المال، كما أوصت بضرورة إعادة النظر في تحديد قيمة الحد الأدنى لرأس المال وإمكانية تغيير النسب بما يتوافق مع أوضاع البنوك الأردنية.

3. دراسة (عبيدات، 2008)، بعنوان: " محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية، دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية العوامل التي تحدد درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية في بورصة عمان خلال الفترة من (2000-2008) وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوبين يعتمد الأول على الدراسات السابقة لتغطية الجانب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظري بالإضافة الى التقارير السنوية الصادرة عن البنوك الاردنية وبورصة عمان، والثاني أعتمد أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة باستخدام معدل الإرتباط بيرسون ونموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة كفاية رأس المال والعوامل المستقلة (مخاطر السيولة، معدل العائد على الموجودات) وعلاقة عكسية مع (معدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة)، وعدم وجود علاقة بين درجة كفاية رأس المال ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان ومعدل القوة الإيرادية.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة إجراء المزيد من الدراسات لتشمل متغيرات أخرى، كما أوصت بضرورة تضمين التقارير النهائية للبيانات والقوائم المالية للبنوك القواعد والأسس التي تبنى عليها عملية قياس كفاية رأس المال بغرض زيادة الوعي المالي.

4. دراسة (بن ناصر وقنديل، 2008)، بعنوان: "تأثير متطلبات رأس المال على أداء البنوك وتكلفة الوساطة: دراسة حالة مصر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير متطلبات رأس المال على ربحية وتكلفة الوساطة في البنوك المصرية، حيث أن إرتفاع متطلبات رأس المال يؤدي إلى زيادة اهتمام المساهمين بإدارة محافظ هذه البنوك وزيادة ربحيتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الأول بالاعتماد على الدراسات السابقة لتغطية الجانب النظري والتقارير السنوية الصادرة عن البنوك المصرية، والثاني اسلوب التحليل الاحصائي للبيانات.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إرتفاع تكلفة الوساطة بعد ضبط رأس المال وذلك بإرتفاع نسبة الأصول إلى رأس المال، وكذلك وجود علاقة بين ربحية البنوك المصرية وتطبيق معدل كفاية رأس المال.

كما أوصت الدراسة بضرورة تنظيم رأس المال اللازم للمحافظة على سلامة الأداء المصرفي ودعم الإستقرار المالي في مصر، والإهتمام بإحياء الطلب على الائتمان باستخدام سياسة الإقتصاد الكلي والإهتمام بالإصلاحات لإنشاء المزيد من المنافسة في القطاع المصرفي وضبط السياسات الحكومية التي تعتمد على الإشراف الحكومي المباشر وتنظيم أنشطة البنك لتعزيز الحوافز اللازمة لتطوير هذه السياسات بما يحقق أهداف الإقتصاد الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. دراسة (أبو زعيتر، 2006)، بعنوان: " العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية وأوضاعها في فلسطين ومصادر أموالها وإمكانية التنبؤ بربحيتها من خلال النموذج الذي توصلت إليه الدراسة، وقد أستخدمت المنهج الوصفي في جمع البيانات اللازمة للدراسة من القوائم المالية للمصارف التجارية والتقارير الصادرة عن سلطة النقد، كما تم استخدام منهج التحليل الكمي لتحديد إتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن أداء المصارف التجارية في فلسطين تتأثر بالأوضاع السياسية والإقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، واستحواذ البنوك الأردنية على السوق المصرفي الفلسطيني، كما تواجه البنوك العاملة في فلسطين عقبات للإستثمار في الخارج، وضعف إستثمار البنوك التجارية بمحافظ الأوراق المالية.

كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تنويع استثمارات البنوك من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر والبحث عن وسائل تمكنها من زيادة حجم التسهيلات الائتمانية، وتطوير وإستحداث خدمات مصرفية جديدة والتركيز على جذب ودائع التوفير للتقليل من تركيز الودائع لأجل لتخفيض تكلفة الودائع في ظل إنخفاض الطلب على الائتمان.

6. دراسة (صيام وخريوش، 2002)، بعنوان: " العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن".

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الأردنية، خلال الفترة (1991-2000)، والوقوف على نقاط الضعف المتعلقة بالربحية والتحديات المستقبلية التي تواجه المصارف التجارية الأردنية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في جمع البيانات من التقارير السنوية الصادرة عن البنوك الأردنية والمنهج التحليلي الإحصائي لتحديد متغيرات الدراسة وأثرها على ربحية البنوك.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وكل من (حقوق الملكية، ومصاريف الدعاية والإعلان ونسبة المديونية والسيولة النقدية والفوائض النقدية) من جهة أخرى، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف من جهة وإجمالي الأصول وعمر البنك من جهة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالسيولة النقدية والفوائض النقدية بالنظر الى تأثيرها على الربحية، والعمل على دراسة وتحليل كافة الأرصدة المدنية للعملاء، مع أهمية دراسة إمكانية تحقيق الاندماج بين البنوك التجارية تعزيزاً لعناصرها وتحقيق قدرتها على المنافسة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Ejoh، 2014)، بعنوان: " تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك "في نيجيريا "

The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria

هدفت الدراسة الى تقييم تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك في نيجيريا وذلك للفترة من عام 1981 وحتى عام 2011 باستخدام التقارير والبيانات السنوية للبنوك والبنك المركزي النيجيري، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوبين يعتمد الأول على الدراسات السابقة لتغطية الجانب النظري بالإضافة الى التقارير السنوية الصادرة عن البنوك النيجيرية، والثاني اعتمد أسلوب التكامل المشترك للتحليل الإحصائي للبيانات المجمعة.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير لتطبيق كفاية رأس المال بشكل إيجابي على زيادة ربحية البنوك، كما توصلت الدراسة إلى أن كفاية رأس المال تلعب دوراً مهماً على معدل العائد على الموجودات (ROA) الذي يقيس الربحية، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك وكفاية رأس المال.

كما أوصت الدراسة بضرورة القيام بمراجعة مستمرة للحد الأدنى لكفاية رأس المال، والعمل على تعزيز رؤوس أموال البنوك بشكل يساعد في الحفاظ على الثقة بين البنوك وعملائها.

2. دراسة (Sheldon، 2013)، بعنوان: " متطلبات كفاية رأس المال بالنسبة لمبدأ التكلفة / المنفعة :(دراسة تجريبية في سويسرا)"

Costs and Benefits of Capital Adequacy Requirements: An Empirical Analysis for Switzerland

هدفت الدراسة إلى وضع إطار لقياس تكاليف وفوائد رأس المال وتكلفة الفرصة البديلة وتطبيقها على البنوك السويسرية باستخدام البيانات السنوية للبنوك السويسرية وتقارير البنك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المركزي السويسري وتعليمات صندوق النقد الدولي، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي للبحث في تكلفة الفرصة البديلة لمتطلبات كفاية رأس المال.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن تكاليف رفع ملاءة البنوك تزايد بمعدل ثابت في البنوك السويسرية، وأن التشدد في متطلبات كفاية رأس المال يقلل من تحقيق الأرباح، وأن خطر وجود بنوك متعثرة غير قادرة على سداد ديونها كانت بدرجة منخفضة مقارنة بالبنوك العالمية.

كما أوصت الدراسة أن يكون لصندوق النقد الدولي دور في مراجعة ضوابط ومتطلبات كفاية رأس المال.

3. **دراسة (Ezike، 2013)، بعنوان: " معايير كفاية رأس المال بالنسبة إلى مقررات بازل: (دراسة حالة من عينة مختارة من البنوك النيجيرية).**

Capital Adequacy Standards, Basle Accord and Bank Performance: The Nigerian Experience (A Case Study of Selected Banks in Nigeria)

هدفت الدراسة إلى بحث تأثير إعتماد معايير كفاية رأس المال على أداء المصارف النيجيرية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوبين يعتمد الأول على الدراسات السابقة لتغطية الجانب النظري بالإضافة إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنوك النيجيرية، والثاني اعتمد أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير وتحديد تأثير المتغيرات المستقلة (قروض، أموال المساهمين، الموجودات، والودائع) على ربحية السهم.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن معايير كفاية رأس المال لها أثر كبير على أداء البنوك، وأن السياسة النقدية النيجيرية لها أثر على متطلبات رأس المال.

كما كان من أهم التوصيات عدم الاعتماد على قيمة رأس المال للبنوك كمعيار للنجاح ويجب التركيز على كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية، كما أوصت بضرورة وضع آلية فعالة لمراقبة البنوك للحفاظ على مستوى محدد من رأس المال، وترك حرية العمل للبنوك، وإعادة هيكلة البنوك لمواكبة التطورات الاقتصادية.

4. **دراسة (Kudinska & Konovalova،2012)، بعنوان:" تحليل كفاية رأس المال للبنوك: دراسة حالة من لاتفيا".**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Analysis of Bank Capital Adequacy: The Case of Latvia

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في كفاية رأس المال للبنوك التجارية في دولة لاتفيا، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوبين يعتمد الأول على الدراسات السابقة لتغطية الجانب النظري بالإضافة الى التقارير السنوية الصادرة عن البنوك في لاتفيا والمؤسسات الرقابية، والثاني أعتمد أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة لمقارنة وتحليل العوامل والنسب لها.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود عوامل مؤثرة على كفاية رأس المال من أهمها مخاطر الائتمان، وأن النظام المصرفي في لاتفيا مستقر ولديه هامش قوي لكفاية رأس المال.

كما كان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تطبيق مراقبة حول ضمان الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال بصورة مستمرة في البنوك التجارية العاملة في لافتيا، و التأكد من تطبيق هذا المعيار وفق مقررات بازل، والبحث عن فرص لزيادة رأس المال من خلال إصدار الأسهم في السوق المالي.

1.9 التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة تحليل العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية إلى جانب أثر بعض المتغيرات المصرفية على كفاية رأس المال وحقوق الملكية ونسب السيولة، كما تناولت دراسات أخرى محددات كفاية رأس المال والمخاطر المرتبطة بها كمخاطر السيولة والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وسعر الفائدة، وبالتالي فقد ربطت هذه الدراسات بين تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وربحية البنوك التجارية وكانت نتائج الدراسات معظمها متباينة وفقا للبيئة التي أجريت فيها الدراسة.

وتأتي هذه الدراسة لتستكمل الدراسات السابقة من حيث تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في فلسطين، والعلاقة بين تطبيق معدلات كفاية رأس المال و ربحيتها، حيث أن قياس هذه العلاقة سوف يؤثر على أداء البنوك ويدعم تطورها ويؤدي إلى زيادة أرباحها لما لذلك من آثار على نموها وازدهارها.

وبالتالي فإن أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تجري في بيئة محلية تتسم بمخاطرة عالية، وأن التعرف على العلاقة بين تطبيق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و معدلات ربحية البنوك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارية المحلية يعمل على تقييم مدى سلامة الأداء المصرفي الفلسطيني وتوجيه إدارات هذه البنوك لتصويب أوضاعها بما يؤدي إلى تحقيق أهداف العمل المصرفي والارتقاء بخدمة الإقتصاد الفلسطيني والمجتمع المالي في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

ربحية البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1 تمهيد:

تعتبر الصرافة أو الإتجار بالنقود من أهم وظائف البنوك التجارية، حيث تقوم بدور الوسيط ما بين المقترضين والمالكين ممن لديهم فائض في الأموال وبين من هم بحاجة إلى الأموال، أي انها تقوم بالوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

وقد عرف البنك وفقاً لوظيفته الأساسية بأنه المنشأة التي تتخذ من الإتجار في النقود حرفة لها فالبنوك مهما كان نوعها لها غرض رئيس هو أن تعمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى إلى البحث عن الإستثمارات وبين الإستثمارات التي تسعى إلى الحصول على رؤوس الأموال". (سلمان، 2013).

كما عرف البنك في قانون الكمبيالات البريطاني بأنه (أي شخص يقوم بممارسة الأعمال المصرفية) كما عرف ايضاً بأنه (أي جهة مصدق لها من قبل وزارة الخزانة للعمل كبنك) (Berry, 2012).

وحول ما سبق يمكن النظر إلى البنوك التجارية على أنها مؤسسات مالية تقبل الودائع من المؤسسات والأفراد بغية تسليفها للأخرين بغرض الاستثمار مقابل حصول البنك على فائدة.

ومع تطور نشاط البنوك وفقاً لتطور النشاط الإقتصادي لم تعد مهمة البنك مقصورة على المحافظة على أموال المودعين من السرقة أو الضياع بل امتدت لتشمل مجموعات أخرى من الوظائف أهمها العمليات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وخدمة خصم وتحصيل الأوراق التجارية، والمحافظة على الأوراق المالية وتحصليها، كما امتد نشاطها إلى المجال الدولي بتسوية الديون الدولية وتسهيل عملية تسلم وتسليم النقود بين المصدرين والمستوردين، وكما تطورت الوظيفة الائتمانية للبنوك فأصبحت أساساً للنشاط الإقتصادي بالدولة وأصبحت البيانات الصادرة ذات أهمية كبيرة كمؤشر للتقلبات والحالة الإقتصادية.

2.1 خصاص البنوك التجارية:

للبنوك التجارية خصائص وسمات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى، وترجع أهمية هذه الصفات لأثرها المباشر على تشكيل السياسات الخاصة بأنشطة البنوك التجارية الرئيسية وهي: (سلمان، 2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تكتنف أعمال البنوك التجارية مخاطر عالية مما يجعلها متحفظة في عملها.
- تعتمد البنوك التجارية على رؤوس أموال قليلة مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل معها.
- تواجه البنوك التجارية متطلبات السيولة أكثر من غيرها بسبب تعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير.
- تتعامل مع عدد كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال.
- تخضع البنوك التجارية لرقابة البنك المركزي.

ومما سبق يتبين أن البنوك التجارية تسعى دائماً نحو تنظيم عملية إستثمارها لمواردها المالية بما يحقق الحصول على عوائد للمساهمين وجميع الأطراف المتعاملة مع البنك، وأن البنوك تمارس نشاطها الإحترافي والإعتيادي بصفة إعتبارية.

2.2 وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بدور الوسيط المالي بين المقترضين والمقرضين، إذ تقوم البنوك بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمار في المشاريع الإقتصادية وبما يتناسب مع سياسة الدولة الائتمانية، ومن هذه الوظيفة تعتبر البنوك من أهم دعائم الإقتصاد الوطني بسبب توجيه المدخرات للإستثمار في مختلف المجالات. (شقير، واخرون،2008.)

كما صنفت وظائف البنك التجاري إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة كما يلي:

1. **الوظائف التقليدية:**

- قبول الودائع على إختلاف أنواعها (الجارية، والإدخارية)، منح الائتمان والإستثمارات المتنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.

2. **الوظائف الحديثة:**

- إدارة ممتلكات العملاء وتقديم الإستشارات الإقتصادية والمالية.
- تحويل العملات للخارج لسداد الإلتزامات وخدمة التجارة الدولية.
- خلق وسائل دفع حديثة.
- المساهمة في إنشاء المشاريع الإقتصادية التنموية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3 ربحية البنوك التجارية ومعايير قياسها:

تمهيد:

تعتبر الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية من أهم القطاعات الإقتصادية والتي تتمثل في الوساطة المالية بين المدخرين والمقترضين، كما أن الخدمات الأخرى تساهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية.

والبنوك التجارية تسعى كما المؤسسات الأخرى إلى تعظيم الأرباح وزيادة ثروتها ورفع قيمة أسمها في السوق وبالتالي زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وتسعى أيضاً لتعظيم ثروة المساهمين وتحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن المؤسسات الأخرى التي تتعرض لنفس المخاطر.

ولتحقيق أهداف البنوك التجارية في الربحية هناك عوامل عديدة تؤثر فيها منها عوامل داخلية (كحقوق الملكية، الموجودات، والسيولة) وعوامل خارجية (العوامل السياسية، الإجتماعية والإقتصادية، وغيرها)

ولتحقيق أهداف البنوك التجارية في الربحية، ينبغي التفريق بين مفهومي الربح والربحية، حيث أن الربح يعني ألا تقل مستوى الأرباح عن الأرباح التي تحققها المشاريع الأخرى المماثلة والتي تتعرض لنفس المخاطر، ولتحقيق الربح لابد من الحصول على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف وإستثمارها بطريقة تحقق عوائد جيدة وهو ما يطلق عليه مفهوم الفرصة البديلة، ومفهوم المحاسبي للربح يعني الفرق بين الإيرادات المحققة خلال فترة زمنية والمصروفات التي تكبدتها خلال هذه الفترة، أي أن الربح هو طرح التكاليف التي أنفقت للحصول على الإيرادات من الإيرادات طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

وعليه يعرف الربح المحاسبي بأنه الفرق بين الإيرادات المحققة الناشئة عن العمليات خلال الدورة المحاسبة وما يقابلها من تكلفة تاريخية ويتضمن هذا التعريف:

- أن الربح المحاسبي يعتمد على العمليات الفصلية للمشروع.
- أن الربح المحاسبي دوري.
- أن الربح المحاسبي يعتمد على مبدأ تحقيق الإيرادات.
- أن الربح المحاسبي يقبس المصروفات على أساس التكلفة التاريخية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن الربح المحاسبي يتطلب مقابلة الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية بالنفقات هذه الفترة.

ويتم الوصول إلي صافي الربح من خلال خصم النفقات الكلية من الإيرادات الكلية وهو ما يطلق عليه صافي الربح الشامل، أو من خلال التفريق بين الإيرادات التي تم الحصول عليها من الأنشطة والتكاليف التي أنفقت للحصول علي هذه الإيرادات ويسمى في هذه الحالة صافي الربح التشغيلي.

أما مفهوم الربحية فهو عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وتقاس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والإستثمارات (الموجودات أو حقوق الملكية) التي ساهمت في تحقيقها.

وتعد الربحية ذات أهمية بالغة للبنوك لضمان إستمرارية عملها، حيث يتم تحقيق هدف الربحية من خلال قرارين هما:

1. **قرار الإستثمار**: وهو القرار الذي يتعلق بكيفية استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها.
2. **قرار التمويل**: هو القرار الذي يتعلق بالحصول على الأموال اللازمة للبنك التجاري لتمويل استثماراته في الموجودات وينعكس على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (ودائع، حقوق ملكية) بشكل يمكن من الحصول على عائد أكبر.

2.4 الربح في البنوك التجارية:

وهي قدرة البنك على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال بإعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الإستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الإستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة. (ابو زعتير، 2008)

2.5 إيرادات البنوك التجارية:

تتمثل مصادر الإيرادات في البنوك التجارية في الآتي:

- الفائدة المقبوضة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمولات.
- إيرادات بيع وشراء العملات.
- إيرادات من الإستثمارات.
- إيرادات أخرى متنوعة تشمل الإيرادات الناتجة عن عمليات ليست من طبيعة عمل البنك مثل عوائد الإستثمار في الأوراق المالية، والأرباح المحققة من بيع الأصول.

واستناداً للمعيار المحاسبي الدولي الثلاثين (المجمع العربي للمحاسبين القانونين،2010، ص 551) فإن الأنواع الأساسية للدخل الناشئة عن عمليات المصرف هي :

1. إيرادات الفائدة.
2. رسوم الخدمات المصرفية.
3. العمولات.
4. نتائج التداول.

اما صافي الربح التشغيلي في المصارف التجارية فهو صافي الفوائد (الفوائد المقبوضة – الفوائد المدفوعة) – المصارف الإدارية والعمولة.

2.6 أهمية الأرباح للبنوك التجارية:

إن هدف تحقق الربح وتعظيمه من أول ما تهتم به البنوك التجارية ولكي تحقق البنوك التجارية هذه الأرباح عليها أن توظف أموالها التي تحصل عليها والعمل على تخفيض نفقاتها وتكاليفها، وتظهر أهمية الأرباح في البنوك من خلال الآتي:

- إن الأرباح مهمة لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها البنك مثل مخاطر الائتمان والتصفية والسرقة ومخاطر سعر الفائدة.
- الأرباح ضرورية لمُلاك البنوك لتزيد من قيمة ثرواتهم وإستثماراتهم في المؤسسات المصرفية.
- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال والذي يستثمر في:
  - إعادة ستثمار الأرباح.
  - تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الإكتتاب وبالتالي زيادة رأس مال البنك.
  - إعطاء المساهم عائد مقبول مما يزيد من ثقته في البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت وخاصة أداء الإدارة.
- تحقيق الأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك.
- تعطى مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.

2.7 معايير قياس الربحية لدى البنوك التجارية:

تعتبر قياس نسب الربحية لدى البنوك التجارية مؤشر مهم على أداء البنوك، حيث تساعد المهتمين بأداء البنوك من أجل إقرار ما يرونه مناسباً في التعامل مع هذه البنوك، ويتم إحتساب الربحية لدى البنوك التجارية حسب النسب التالية:

2.7.1العائد على الموجودات (ROA):

يقيس مدى قدرة الموجودات على خلق الأرباح ويتم قياسه:

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

وتستخدم هذه النسب للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال أصول البنك فكلما زاد معدل العائد على الموجودات كلما أصبح البنك أكثر أماناً، ويشار إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على الموجودات ودرجة أمان البنك فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الموجودات زادت درجة الأمان المصرفي. (صباح، 2012).

2.7.2العائد على حقوق الملكية (ROE):

يقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك نتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وبالتالي فإن العائد على حقوق الملكية يعكس كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارات في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع.

ويقيس هذا المؤشر عائد كل دينار مستثمر من قبل أصحاب الأسهم، حيث يأخذ هذا المقياس بعين الإعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية، وعندما لا يوجد ديون في هيكل رأس مال الشركة فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الموجودات.

ويتم قياسه:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويقصد **بحقوق الملكية في البنوك:** هي رأس المال المدفوع مضافاً إليه الإحتياطات المختلفة القانونية والإختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة وهي تساوي مجموع الموجودات مطروحاً منها الإلتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

2.7.3معدل العائد على السهم:

تعكس هذه النسبة حصة السهم الواحد من الأرباح، وتعتبر موجها مهماً لحركة الإستثمارات وتقاس كالاتي:

$$\textbf{معدل العائد على السهم} = \frac{\textbf{صافي الربح قبل الضريبة}}{\textbf{عدد الأسهم العادية}}$$

2.7.4 نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية:

أ. **صافي الهامش من الفوائد/ الموجودات المنتجة للفوائد:** وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهذه الفوائد.

ب. **صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى/ متوسط الموجودات:** تشير هذه النسبة إلى مدى نجاح المصرف في تحقيق إيرادات من أنشطته غير التقليدية وتحسب من خلال:

$$= \frac{\text{الايرادات التشغيلية الاخرى} - \text{الاعباء التشغيلية الاخرى}}{\text{متوسط الاصول}}$$

ج. **صافي العائد قبل العمليات الإستثنائية/ متوسط الموجودات:** وتقيس أرباح المصرف من مصادر دخله العادية (الإيرادات من التسهيلات الائتمانية والإستثمارات والعمولات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الخدمات المصرفية الأخرى وغيرها) إلى مجموع الموجودات المنتجة الإيرادات دون العمليات غير العادية (بيع أصول المصرف أو التجهيزات وغيرها).

2.8 العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تحقيق أهداف المصارف التجارية في تعظيم الربحية، وهذه العوامل قد تكون خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة (سياسية، إقتصادية، تشريعات قانونية، سياسات نقدية، الثقافة السائدة بالمجتمع، المنافسة، أسعار الفائدة) أو داخلية تتعلق بالمصارف (حقوق الملكية، السيولة، كفاءة إدارة البنك، حجم البنك، حجم الودائع).

أولا: العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية في الآتي:

2.8.1 الظروف الإقتصادية والسياسية:

إن الإستقرار السياسي والإقتصادي في أي دولة له أثر كبير على ربحية البنوك التجارية، فكلما كان النظام السياسي والإقتصادي قوي في الدولة كانت أنشطة البنوك التجارية مستقرة وكبيرة، وبالتالي تساهم في دعم النشاطات الإقتصادية الأخرى بما ينعكس على الأداء الإقتصادي للدولة، ونظراً للظروف السياسية والإقتصادية الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية تتأثر البنوك التجارية العاملة في فلسطين بهذه الأوضاع مما ينعكس سلباً على إدارة موجودتها وبالتالي تؤثر على ربحيتها.

2.8.2المنافسة:

المنافسة بين البنوك التجارية تؤثر على ربحيتها وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة مما يؤدي إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد وانخفاض هامش العائد مما يؤثر على صافي الربح.

2.8.3أسعار الفائدة:

تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت أسعار الفائدة على القروض وخاصة عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، حيث أن معظم إيرادات البنوك التجارية ناتجة عن الفرق بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفوائد الدائنة والفوائد المدينة، ويتم تحديد أسعار الفائدة في السوق المصرفي حسب الأوضاع التنافسية للبنوك دون تدخل من سلطة النقد وذلك لعدم وجود عملة وطنية.

2.8.4الثقافة الإجتماعية السائدة:

تؤثر الثقافة على ربحية المصارف التجارية حيث أن المصارف التجارية العاملة في فلسطين تحيطها ثقافة إسلامية تحرم العمل الربوي فيحجم البعض عن التعامل مع المصارف التجارية مما يؤثر على الحصة السوقية للمصارف من الودائع حيث أنها تؤثر على قوة ومتانة الجهاز المصرفي، كما أن القناعة لدى الجمهور تؤدي الى زيادة تعاملهم بالمصارف التجارية مما يؤدي إلى زيادة ربحيتها.

كما أن هناك البعض يتعمد التهرب من سداد القروض مما يؤدي إلى رفع مخصص الديون المشكوك فيها والديون المعدومة مما يؤثر على ربحية المصارف. (ابو زعيتر،2008)

2.8.5أرباح وخسارة الأوراق المالية:

تؤثر الأرباح أو الخسارة الرأسمالية الناتجة عن إرتفاع أو إنخفاض أسعار الأوراق المالية على ربحية البنوك حيث أن هدف البنوك من الإستثمار في الأوراق المالية تأمين السيولة والأرباح.

2.8.6القوانين ذات العلاقة السارية:

تتأثر إيرادات البنوك ببعض القوانين السارية في فلسطين فقانون الشركات والقانون التجاري وقانون الضرائب تؤثر على حقوق الملكية وزيادة وتطور الودائع ونسب الإحتياطي القانوني، وفي هذا الصدد فقد حدد قانون الشركات معاملة المصرف بصفة شركة مساهمة، كما حدد متطلبات رأس المال، فيما حدد قانون الضرائب الضريبة المفروضة على تلك البنوك.

2.8.7 السياسة النقدية:

تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية دوراً بالغ الأهمية في التأثير على سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، مما يؤثر على ربحتها، ويستخدم البنك المركزي أدوات للسيطرة على الائتمان المصرفي ففي حالة الإنكماش يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ونسبة الإحتياطي القانوني لتشجيع الطلب على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القروض وتشجيع الإستثمار، وإذا رغب البنك المركزي الحد من منح الائتمان يعمل على رفع سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم ونسبة الإحتياطي القانوني.

ونظراً لعدم وجود عملة وطنية، فلا تستطيع سلطة النقد تفعيل السياسة النقدية في الأراضي الفلسطينية وبالتالي فإن سياسات النقدية ليس لها أثر على ربحية البنوك باستثناء الإحتياطي النقدي الإلزامي ونسبة الائتمان.

2.8.8 التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:

تؤثر التشريعات على أداء المصارف بشكل عام، وهي تهدف إلى ضبط أدائها للمحافظة على سلامة وحماية أموال المودعين، وكان من الضوابط التي اصدرتها سلطة النقد الفلسطينية التي تؤثر بشكل مباشر:

- قانون المصارف رقم (2) سنة 2002: هو قانون ينظم نشاط المصارف وقواعد الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي وكان بعض بنوده أثر على ربحية المصارف منها:
  أ. إستيفاء رسوم ترخيص المصارف ورسوم التفرع حسب مادة رقم (14).
  ب. وضع وتحديد سقف لمنح الائتمان وتكلفته والشروط المترتبة عليها وذلك للحد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف إلا أنه حد من قدرة المصرف على منح الائتمان مما يؤثر على أداء المصرف حسب مادة رقم (35).
  ت. الاحتفاظ بسيولة إضافية لمواجهة حالات السحب وظروف غير عادية حسب المادة رقم (36).
  ث. تحدد سلطة النقد متطلبات الاحتياطي القانوني الإلزامي للبنوك والإحتياطيات الأخرى حسب مادة رقم (37).
- قانون المصارف رقم (9) سنة 2010: قامت سلطة النقد بتطوير التشريعات التي تحكم أداء البنوك في فلسطين فأصدرت القانون رقم (9) لسنة 2010 لضبط الإجراءات المصرفية، وقد جاء في هذا القانون بعض البنود التي تؤثر على الربحية وهي:
  أ. إستيفاء رسوم وبدل الخدمات كرسوم طلب الترخيص والرسوم السنوية حسب مادة رقم (11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. وضع وتحديد قيمة رأس مال البنوك حسب الظروف السائدة مما يؤثر على أداء البنوك وذلك حسب مادة رقم (33،34).

ج. تحديد نسبة الإحتياطي القانوني بنسبة 10% من صافي الأرباح مع عدم إمكانية التصرف بهذا الإحتياطي إلا بعد موافقة سلطة النقد، بالإضافة إلى السماح لسلطة النقد بطلب تخصيص إحتياطيات أخرى حسب الظروف السائدة وذلك حسب المادة رقم (35).

د. وضع وتحديد سقف لمنح الائتمان وتكلفته والشروط المترتبة عليها وذلك للحد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف إلا أنها حد من قدرة المصرف على منح الائتمان مما يؤثر على أداء المصرف حسب مادة رقم (40).

هـ. إلزام البنوك بإقتطاع نسبة من الودائع باسم الإحتياطي النقدي الإلزامي حسب تعليمات سلطة النقد والإحتفاظ به لدى سلطة النقد حسب مادة رقم (42).

و. السماح لسلطة النقد بإصدار نسب للسيولة والغرامات المرتبطة بها حسب الظروف السائدة وذلك حسب المادة رقم (41).

2.8.9 القرارات والتعليمات:

اصدرت سلطة النقد القرارات والتعليمات ذات الأثر على ربحية المصارف عند تطبيقها ومنها على سبيل المثال:

- حددت سلطة النقد الإحتياطي القانوني الإلزامي بنسبة 10% من أرباح المصرف حتى يصبح الإحتياطي القانوني مساوياً لرأس المال المدفوع. (التعليمات رقم 2009/7).
- عدم تجاوز نسبة إجمالي التوظيفات في الخارج إلى إجمالي الودائع عن 40%. (التعليمات رقم 2009/7).
- إنشاء إحتياطي للتقلبات الدورية بموجب التعليمات رقم 2011/1 حيث يتم إقتطاع نسبة 15% من أرباح المصرف وتستمر حتى يصبح رصيد الإحتياطي 20% من رأس مال المصرف المدفوع، ويتم إضافته ضمن الشريحة الأولى عند إحتساب كفاية رأس المال.
- تخفيض إحتياطي المخاطر بموجب تعليمات رقم (2014/8) بحيث أصبح 1.5% من صافي التسهيلات المباشرة بالإضافة الى 0.5% من صافي التسهيلات غير المباشرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إلزام البنوك بالإحتفاظ بالحد الأدنى من السيولة النقدية بنسبة 3% لكل عملة، وقد تم زيادة نسبة سيولة عملة الدولار من 3% إلى 6% (حسب التعليمات رقم 2013/4).

وجميع هذه القوانين والقرارات والتعاميم الصادرة عن سلطة النقد تهدف إلى الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي في مواجهة المخاطر، إلا أنها تؤثر على حجم الأموال التي تخصص للإستثمار وذلك من خلال تحديد نسبة السيولة والإحتياطي الإلزامي والقانوني ونسب الائتمان ونسب التوظيفات في الخارج، وبالتالي ينعكس أثرها على الأرباح.

ثانياً: العوامل الداخلية:

2.8.10 كفاءة إدارة البنك:

تتأثر ربحية البنك بقدرة إدارة البنك على الموازنة بين العائد والمخاطر وتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات وذلك من خلال خبرتها وقدرتها على التخطيط والرقابة وإدارة الموجودات، حيث أن تحقيق التوازن في الهيكل المالي من خلال توظيف موارد البنك في موجودات ذات عوائد عالية مع تخفيض التكاليف الموارد بنفس الوقت مما يساهم في زيادة ربحية البنك.

وتعتبر ربحية البنوك ترجمة لقرارات الإدارة فكلما كانت القرارات رشيدة تمكنت من تعظيم الأرباح.

2.8.11 حجم البنك:

يقاس حجم البنك بمقدار موجوداته أو ما يمتلكه من حقوق ملكية، فكبر حجم البنك من الموجودات يؤدي إلى إرتفاع معدل العائد على الموجودات، وفي حالة زيادة حجم الودائع يكون معدل العائد على حقوق الملكية أكبر ويسمى بالرفع المالي، حيث أن زيادة حجم الموجودات تزيد من قدرة البنك على الإستثمار وبالتالي زيادة الأرباح، أما في حالة امتلاك البنك حقوق ملكية كبيرة (رأس مال مدفوع، الإحتياطيات، الأرباح غير موزعة) يكون لديه القدرة على استثمار هذه الأموال بشكل أوسع مع زيادة ثقة الجمهور المتعامل مع البنك وبالتالي زيادة حجم الودائع.

2.8.12 حجم الودائع:

تركز البنوك على جذب ودائع التوفير والودائع الآجلة بشكل كبير، وذلك لأنها تعطي مرونة أكبر في توظيفها في إستثمارات طويلة الأجل، وبالتالي تحقيق أرباح أعلى، كما أن تكلفة الودائع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تؤثر على ربحية البنوك لأنها تمثل أعباء يتحملها البنك في سبيل الحصول عليها، وتسعى البنوك عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع لأقصى حد لتزيد من ربحيتها.

2.8.13 توظيف الموارد:

توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للإستثمار في القروض والأوراق المالية فكلما زادت نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك، هذا ويعتبر الدخل الناتج من هذه الإستثمارات المصدر الأساسي لإيرادات البنك، ويعد قرار توظيف الموارد في القروض والإستثمارات المالية من القرارات التي تؤثر عليها عدة عوامل من أهمها حاجة البنك للسيولة وتوفر فرص إستثمارية جديدة.

أما توظيف أموال البنك في الأصول الثابتة تكون محدودة حيث يتم ذلك عند بدء ممارسة العمل المصرفي وهو يعتبر استثمار غير مدر للدخل.

2.8.14 أرباح وخسائر القروض:

تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك على ربحيتها باعتباره من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية والمصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتؤثر عمليات الائتمان على ربحية هذه البنوك عندما لا يصبح المقترض قادراً على سداد الديون المستحقة عليه، حيث إن التوسع في منح الائتمان بدون دراسة لأوضاع العميل ومدى قدرته على السداد يعد من أهم العوامل التي تزيد من مشكلة الديون المتعثرة والتي تؤثر بشكل سلبي على ربحية البنوك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

كفاية رأس المال ومخاطر العمل المصرفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1 تمهيد:

يعتبر إطار كفاية رأس المال الذي وضعته بازل عام 1988م والتعديلات التي أدخلت عليه عام 1995م من أهم العوامل التي ساعدت على تقوية سلامة وإستقرار النظام المصرفي العالمي، وعززت المساواة التنافسية بين المصارف العالمية، ولكن السؤال الذي يثار ما المبرر الذي دعى لجنة بازل للقيام بتعديل مقررات من بازل (1) الى بازل (2) ومن ثم الى بازل(3)؟، وما هي العناصر التي تم تغييرها وتعديلها؟، وما الآثار المترتبة من هذه التعديلات على البنوك التجارية؟

وللإجابة على تلك التساؤلات يجدر إلقاء الضوء على موضوع الرقابة المصرفية وضرورتها ثم مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال وتأثيرها على البنوك التجارية من خلال الاتي:

1. الرقابة وتقييم البنوك بموجب نظام CAMELS.
2. تقرير لجنة بازل فيما يتعلق بالملاءة المصرفية.
3. التعليمات الجديدة لمعيار كفاية رأس المال وفق بازل (2).
4. الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال وفق بازل (3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1 الرقابة وتقييم البنوك بموجب نظام CAMELS:

يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في تقييم البنوك التجارية ليتكامل هذا المعيار مع معايير أخرى تطبقها البنوك المركزية تحت ما يطلق عليها CAMELS حيث يعطي هذا النظام التقييم كل بنك تصنيف مجمع مبنى على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية، حيث يؤخذ عند تقييم تلك العناصر حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته ومخاطره، وهذه العناصر هي:

- كفاية رأس المال Capital Adequacy
- نوعية الأصول Assets Quality
- نوعية الإدارة Management Quality
- اداء الربحية Earnings Performance
- السيولة Liquidity
- الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk

1) كفاية رأس المال Capital Adequacy:

تعني كفاية رأس المال الطرق التي تستخدمها إدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه.

ويتوقع من كل بنك أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لديه، وكذلك مقدرته على قياس ومراقبة وضبط المخاطر حيث أن أثر كل من القروض ومخاطر السوق والمخاطر الأخرى يجب أن يؤخذ في الإعتبار عند تقييم رأس المال، وكلما تنوعت المخاطر اختلف المستوى من رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به البنك.

قد مر قياس كفاية رأس المال بعدة مراحل حتى الوصول الى بازل (3)

المرحلة الاولى: مرحلة ربط رأس المال بالودائع

يعتبر ربط رأس المال بالودائع من أهم وأولى المعايير التي استخدمت لقياس كفاية رأس المال وقد تم وضع النسبة التالية كمقياس لكفاية رأس المال: (الزعابي، 2008، ص50)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\text{نسبة رأس المال/الودائع} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الودائع}} * 100$$

وتبين هذه النسبة قدرة المصرف على مواجهة طلبات المودعين والدائنين، وبالتالي فإنه بارتفاع هذه النسبة سينخفض الخطر الذي يتعرض له البنك، ويستفاد من هذه النسبة في معرفة مدى اعتماد المصرف على رأس ماله كمصدر للتمويل (شاهين، 2002، ص31)، وتعتبر النسبة مقبولة عندما لا تقل عن 10% من حجم ودائع البنك.

المرحلة الثانية: مرحلة ربط رأس المال بالأصول/ الموجودات:

تعتبر هذه النسبة بديله عن النسبة السابقة بسبب قصورها في الحكم على كفاية رأس المال من حيث حجم ونوعية الأصول المستثمرة في البنك ويتم قياس النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال/إجمالي الأصول} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}} * 100$$

ويقصد بإجمالي الأصول كافة أوجه الإستثمار التي تتضمن عادة بعض الأصول المحفوفة بالمخاطر مما يجعل منها مقياساً أفضل للوقوف على أي طارئ غير متوقع يواجه البنك.

وهنا يتم التركيز على إلزامية البنك بالإحتفاظ برأس مال يعادل على الأقل 8% دون اعتبار للمخاطر البنكية المحتملة، ولكن هذه النسبة أغفلت المخاطر البنكية التي تتعرض لها أصول البنوك التجارية.

المرحلة الثالثة: مرحلة ربط رأس المال بالأصول الخطرة:

بسبب القصور الذي عانت منه النسبة السابقة في قياس كفاية رأس المال بالبنوك التجارية تم اللجوء إلى مقياس آخر يأخذ بعين الإعتبار المخاطر التي تواجه البنك بإعتبار أن هناك علاقة طردية بين رأس المال والأصول الخطرة وذلك على النحو التالي:

كلما زادت المخاطرة زادت الحاجة إلى زيادة رأس المال ويمكن تمثيل النسبة كمقياس لكفاية رأس المال كالتالى:

$$\text{نسبة رأس المال/الأصول الخطرة} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة}} * 100$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه النسبة تستثنى الأصول التي لا يوجد بها مخاطر كالأصول النقدية وما في حكمها، وتعتبر أن حقوق المساهمين المتمثلة في رأس المال هي الملاذ الوحيد ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

ويتم حساب هذه النسبة بقسمة رأس مال على الأصول ذات الطبيعة الإستثمارية التي تنطوي على مخاطر عالية بطبيعتها كالقروض طويلة الأجل والتسهيلات الائتمانية وأية موجودات وأصول أخرى متعثرة أو تتخلف عن سدادها، وتعطي هذه النسبة مؤشراً لقيمة الإنخفاض الذي قد يحدث في رأس المال البنك الناشئ عن إحتمال عدم الوفاء بهذه الإستثمارات.

وحتى يمكن إعتبار هذه النسبة مقبولة كمقياس لاحتساب كفاية رأس المال يجب أن يحتفظ البنك برأس مال يعادل على الأقل 8% من حجم أصوله الخطرة.

ويؤخذ على هذه النسبة أنها أغفلت درجات المخاطر المختلفة في أصول البنوك التجارية حيث تعامل تلك الأصول الخطرة بنفس الدرجة من المعاملة على الرغم من الإختلافات في درجات المخاطرة لكل منها مع إهمالها أيضا لما يحدث خارج قائمة المركز المالي من أنشطة وعمليات تتعلق بالإتفاقيات المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة والإلتزامات المرتبطة بعمليات معينة وغيرها مما يؤثر سلباً على إلتزاماته وتحقيق قدراً من الخسائر في حجم رأسماله.

المرحلة الرابعة: مرحلة ربط رأس المال بالأصول الخطرة المرجحة والبنود خارج قائمة المركز المالي:

نظرا لعدم جدوى قياس كفاية رأس المال بالطريقة السابقة فان الطريقة الجديدة تعالج التفاوت في درجات المخاطر وأثر البنود خارج قائمة المركز المالي التي تتأثر بالمخاطر، وحتى يتم قبول هذه النسبة يجب الإحتفاظ بنسبة 8% من الأصول الخطرة المرجحة والإلتزامات خارج الميزانية الخطرة المرجحة.

ويلاحظ على هذه النسبة أنها اقتصرت على مخاطر الائتمان دون النظر بعين الإعتبار إلى المخاطر الأخرى التي تؤثر على أصول البنك التجاري كمخاطر السيولة، التضخم، إرتفاع القيمة الشرائية للنقود، مخاطر السوق، كما أهملت أيضاً عناصر الإلتزامات التي تولد مخاطر سيولة غير مستحبة في هيكل رأس المال ويقصد بها توقيت تحصيل الإيرادات مع سداد الإلتزامات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) نوعية الموجودات Assets Quality:

يقصد بنوعية الموجودات هو التحقق من مدى جودة الموجودات والمخاطر التي تواجهها وقدرتها على تحقيق العوائد وإمكانية إستردادها في مواعيدها المتفق عليها ومدى كفاية الضمانات المقدمة بشأنها وعدم وجود موجودات جامدة أو غير منتجة. (شاهين، 2002، ص27)

إن تصنيف نوعية الموجودات يعكس المخاطر المتعلقة بالإقراض ومحفظة الإستثمار ومقدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة هذه المخاطر، على أن يؤخذ عند تقييم الموجودات مدى كفاية مخصصات الديون اللازمة لمواجهتها.

3) الإدارة: Management

وتعني قدرة الإدارة على ضبط وتسيير السياسة المصرفية والائتمانية على نحو سليم ويتم قياسها عبر عدة مؤشرات مثل إتجاهات الأرباح المتحققة عبر عدة سنوات مالية، مدى الإهتمام والتقيد بأنظمة الرقابة والضبط الداخلي بما يؤدي إلى الحد من المخالفات والوقوع في الأخطاء، والقدرة على جذب الودائع ومدى كفاءة سياسات توظيف الأموال إلى جانب مدى إلتزام الإدارة بالقرارات والضوابط المنظمة للعمل المصرفي الصادرة عن البنك المركزي. (شاهين، 2002، ص27)

ويجب أن يعكس هذا البند مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على القيام بالدور المنوط بهما لتحديد قياس ومراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان ممارسة البنك نشاطاته بطريقة آمنة وسليمة وفقاً للأنظمة والقوانين السارية.

4) الإيرادات: Earning

وتقيس قدرة المصرف على إستمرارية تحقيق الإيرادات ونموها بشكل متوازن وتطبيق سياسات سليمة للحد من النفقات العامة ومتابعة الديون بشكل يضمن عدم تعثرها، وأن تحقيق الإيرادات لا يكون فقط بحجمها واتجاها ولكن يؤخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر على مقدار ونوعية هذه الإيرادات مثل مخاطر الإقراض حيث يتم إنشاء مخصصات لمواجهتها، كما تتأثر نوعية الإيرادات حسب طبيعة الأرباح سواء كانت متكررة أو غير متكررة أو على ميزة ضريبية، كذلك فإن الربحية يمكن أن تتأثر بعدم القدرة على الحصول على الإحتياجات التمويلية أو عدم القدرة على ضبط النفقات و تبنى إستراتيجية ضعيفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5) السيولة:liquidity

عند تقييم سيولة البنك يجب أن تأخذ في الإعتبار مستوى السيولة المتوفرة في البنك والحاجة المستقبلية للسيولة في ضوء الإحتياجات التمويلية ومستوى هذه السيولة التي يجب أن تتناسب مع حجم ودرجة تعقد هذه الاحتياجات وحجم المخاطر التي ترافقها، كما يجب الإحتفاظ بمستوى من السيولة التي تضمن للبنك القدرة على مقابلة إلتزاماته بالوقت المناسب.

6) الحساسية لمخاطر السوق: Sensitivity to Market Risk

إن الحساسية لمخاطر السوق تعكس التغيرات في سعر الفائدة وسعر الصرف وأسعار الأسهم التي يؤثر سلباً على وضع البنك المالي أو رأس المال وعند تقييم الحساسية يجب أن يؤخذ في الإعتبار مقدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر.

هذا وحول ما سبق يتبن أن القيام بالتقييم لعناصر منهج (CAMELS) بشكل دقيق يؤدي إلى الوصول إلى تقييم وضع البنك من حيث إن كان يعاني من مشاكل أو صعوبات، وبالتالي تنبيه الإدارة حول أوجه القصور وإقتراح الإجراءات المناسبة لمعالجتها، بالإضافة إلى أنه يشكل منهج سليم يتضمن عناصر فنية مصرفية مالية وإدارية يجب أن توليها السلطة النقدية جل أهتمامها أثناء عملية التفتيش والرقابة.

3.2 مقررات لجنة بازل لمعاير كفاية رأس المال:

إن التطور السريع والكبير في أداء البنوك والتوسع السريع في الشبكة المصرفية الدولية وانتشار البنوك وفروعها خارج الدولة الأم، والإتجاه إلى التوسع بشكل ملحوظ في علميات الإقراض المصرفي التي نتجت عن تراكم الفوائض المالية للدول النفطية منذ بداية عقد الثمانينيات قد فرضت ظروف اقتصادية غير مواتية وظهرت صعوبات عديدة أمام البنوك في مختلف دول العالم حيث تأثرت بتباطؤ معدلات النمو الإقتصادي العالمي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية التي عانى منها بشدة العديد من البنوك العالمية، كما ازدادت حدة المنافسة في الأسواق المصرفية الدولية نتيجة لعدة أسباب منها ظهور نظام الخدمات المالية الشامل المتمثل في توسيع قاعدة الخدمات المصرفية لتشمل جوانب التأمين والإستثمار، وقد برز هذا الإتجاه نتيجة لتحرر البنوك من القواعد والقيود التي جعلت قوى السوق هي التي تتحكم بنشاط البنوك بدلاً من الضوابط التي كانت تضعها الحكومة لتقييد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حركة البنوك والتي كانت تحدد السقوف على أسعار الفائدة على حسابات التوفير، كما كان لتجمع بعض الدول الكبرى في تكتلات إقتصادية أثر في تخفيض القيود على العمليات المصرفية عبر الحدود، وفي إنشاء البنوك والمؤسسات المالية خارج الدول الأم، مما أدى إلى إشتعال حدة المنافسة في الأسواق المصرفية الدولية. (صادق،2001، ص 193).

لذلك كان موضوع الملاءة المصرفية من أهم التحديات التي تسعى المصارف إلى تحقيقها بهدف تقوية مراكزها المالية والمحافظة على أموال المودعين، لذلك خطت كثيراً من الدول خطوات مهمة في هذا السبيل في السنوات الاخيرة وأختلفت الإصلاحات من حيث مدى عمقها ومجال تركيزها بين الدول المختلفة.

وفي هذا الصدد فقد كان زحف البنوك اليابانية بقوة إلى الأسواق التقليدية للبنوك الغربية وقيامها بالإقراض بهوامش متدنية جداً نتيجة الإنخفاض الكبير في رؤوس أموالها نسبة إلى الأصول هو ما جعل لجنة بازل تركز على قضية كفاية رؤوس أموال البنوك بغية تحقيق العدالة وتخفيض المنافسة غير المتكافئة بين البنوك الدولية. (*Basle,1989*)

وبذلك فإن المشكلة الكبرى تكمن في إدارة المخاطر في ظل تصاعد أزمة المخاطر العالمية بدءاً من البحث عن آليات وأسس مشتركة لمواجهتها مروراً بإيجاد قواعد وأسس مشتركة بين المصارف المركزية في دول العالم المختلفة وصولاً إلى التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وفي أول خطوة في هذا الإتجاه تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية من مجموعة الدول الصناعية العشر (G-10) – **هي مجموعة الدول الصناعية السبع (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، كندا) بالإضافة إلى (بلجيكا، هولندا، السويد)** –في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات في سويسرا بمدينة بازل، والتي جاءت بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف الدولية وتعثر بعض هذه المصارف، وذلك لسد الفجوة بين المصرف والمودعين وتوجيه العمل المصرفي السليم وتدعيم قواعده، ووضع قضية إدارة المخاطر المتعلقة برأس المال في صلب احكامها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3 معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 1 لعام 1988:

توصلت لجنة بازل بعد دراسات مستفيضة إلي صياغة معيار لقياس كفاية رأس المال الذي ينص على أن تصل نسبة رأس المال الأساسي إلى مجموع الأصول الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% وفي ضوء هذا المعيار أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار (عبد الحميد، 2001، ص82).

وقد انطوت اتفاقية بازل (1) على بعض السمات أهمها:

- **التركيز على المخاطر الائتمانية:**

تهدف الإتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً في الإعتبار المخاطر الائتمانية Credit Risk أساساً بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول Country Risk إلى حد ما دون أن يشمل هذا المعيار مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الإستثمار في الأوراق المالية.

- **تعميق الإهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:**

تم تركيز الإهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها، وغيرها من المخصصات وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر في حين لا تتوافر لديه المخصصات الكافية واللازمة لمقابلة تلك الديون، حيث يجب أولاً تكوين تلك المخصصات ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

- **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:**

طبقاً لذلك تقسم دول العالم إلى مجموعتين من الدول:

أ- مجموعة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD):

وهي مجموعة الدول التي رأت اللجنة أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، وتضم الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الإقتصادي(OECD) وهي: (النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، آيسلندا، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، الولايات المتحدة)(www.oecd.org) ، بشرط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي لها وهذا الشرط يسمح بزيادة أو انخفاض عدد هذه الدول.

ب- مجموعة الدول الأخرى في العالم:

وهي تضم باقي الدول العالم وينظر إلى تلك الدول على أنها ذات مخاطر أعلى، وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة للمجموعة.

- **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:**

تم مراعاة وضع أوزان ترجيحية مختلفة تتناسب مع درجة مخاطرة كل أصل فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل لأي مدين من جهة اخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج أوزانها عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة مستويات وهي: (صفر، 10%، 20%، 50%، 100%)، فعلي سبيل المثال النقدية وزنها المرجح صفر، والقروض الممنوحة للقطاع العام أو الخاص وزنها المرجح 100%، هذا لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد أعطت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية أن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر، حيث إن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني انه أصل مشكوك في تحصليه بذات الدرجة إنما هو أسلوب ترجيح للتفرقة بين أصل وأخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة، وفيما يلي توضيحاً لتلك الأوزان وفقاً لنوعية الموجودات المصرفية:

جدول رقم (1):

أوزان المخاطرة حسب الأصناف للموجودات داخل الميزانية

درجة المخاطرة	الترتيب	الموجودات
%0	أ ب ج د	- النقدية تمثل العملة المحلية والأجنبية. - المطلوبات من الحكومة المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة المحلية. - المطلوبات الأخرى من الحكومة المركزية لدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD وبنوكها المركزية. - المطلوبات المقررة بضمانات نقدية أو للحكومات المركزية في دول OECD.
%10	أ	- المطلوبات من القطاع العام باستثناء الحكومة المركزية والقروض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

درجة المخاطرة	الترتيب	الموجودات
		المضمونة.
%20	أ	–المطلوب من بنوك التنمية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي والآسيوي وبنك الإستثمار الأوربي أو المطلوبات المضمونة من البنوك المحلية.
	ب	– القروض المضمومة من البنوك المحلية.
	ج	– المطلوبات من بنوك دول *OECD* والتي تبقى من أجلها أقل من سنة، والقروض المضمونة من قبل بنوك مسجلة خارج *OECD* وتبقى من أجلها أقل من سنة.
	د	– المطلوبات من المؤسسات القطاع العام غير مسجلة في دول *OECD* بإستثناء الحكومة والقروض المضمونة من تلك المؤسسات.
%50	أ	–القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية أو التي سوف تشغل من قبل المقترض أو تلك التي تؤجر.
%100	أ	–المطلوبات من القطاع الخاص.
	ب	–المطلوبات من المصارف المسجلة خارج *OECD* باستحقاقات متبقية تزيد على السنة الواحدة.
	ج	–المطلوبات على الحكومات المركزية خارج *OECD* (ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها).
	د	–العقارات والآلات والمعدات وغيرها من الموجودات الثابتة.
	هـ	–العقارات والإستثمارات الأخرى بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير الموحدة في الميزانية.
	و	–أدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال.
	ح	– جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: (شاهين، 2003)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **وضع معامل تحويل للإلتزامات العرضية:**

بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان باستخدام أوزان المخاطرة، فإن الإتفاقية تقضى بضرورة النظر إلى الإلتزامات العرضية التقليدية على أنها (ائتمان غير مباشر) لا يترتب عليه إنتقال أموال من البنك الى الغير أي اقل مخاطر من الائتمان المباشر، وعليه يجب تسوية هذه الالتزامات وتحويلها الى ائتمان مباشر قد يحدث في المستقبل وفي هذا الإطار يتم ما يلي:

أ- تحويل الإلتزام المصرفي غير المباشر الى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الإلتزام ذاته.

ب- تحويل الائتمان المباشر الناتج من الخطوة السابقة، الى أصل ذو خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين، وتدرج القيمة الناتجة عنه في مقام معيار كفاية رأس المال، ويوضح الجدول التالي معاملات التحويل وأوزان كل منها:

جدول رقم (2):

معامل تحويل الائتمان للفقرات من خارج الميزانية العمومية

ترتيب	الادوات	معدل تحويل الائتمان
1	بدائل الائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون (الاعتمادات المستندية القائمة لضمان القروض والأوراق المالية) والقبولات المصرفية.	%100
2	البنوك المرتبطة بمعاملات معينة (مثل كفالات حسن الأداء وسندات الطلب، حقوق شراء الأسهم، والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة).	%50
3	البنود قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة).	%20
4	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء التي يتحمل المصرف فيها المخاطرة.	%100
5	المشتريات المستقبلية للموجودات والأسهم المدفوعة جزئياً التي تمثل التزامات.	%50
6	تسهيلات اصدار الأوراق وتسهيلات المدينين المدورة.	%50

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترتيب	الادوات	معدل تحويل الائتمان
7	الإلتزامات الأخرى مثل التسهيلات الرسمية القائمة وخطوط الائتمان ذات الاستحقاقات التي تزيد على السنة الواحدة اصلا.	صفر%
8	الإلتزامات المشابهة ذات الإستحقاقات لغاية سنة في الأصل أو تلك القابلة للإلغاء في أي وقت بدون شروط.	صفر%

المصدر: (شاهين، 2003)

- **وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي:**

في ضوء ما سبق يتم صياغة الإطار الجديد لكفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل (1) حسب المعادلة التالية (Basel 1 part 2 ,1998، p4):

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{مجموعة التعهدات و الإلتزامات بطريقة مرجحة الخطر}}$$

وعليه يتكون رأس المال المصرفي لمعيار كفاية رأس المال وفق بازل (1) من رأس المال الأساسي بالإضافة إلي رأس المال المساند.

- **المجموعة الاولى:** وتسمى **رأس المال الأساسي Core Capital:**

الذي يتكون من العناصر التالية: رأس المال المدفوع + الإحتياطيات + الأرباح.

- **المجموعة الثانية:** تسمى **رأس المال المساند Supplementary Capital:**

ويتكون من الإحتياطيات غير المعلنة + إحتياطيات إعادة تقييم الأصول+ المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة +القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى.

☒ **وفيما يلي إيضاح لمكونات رأس المال المساند:**

- **الإحتياطيات غير المعلنة Undies Closed Reserves:**

ويقصد بها الإحتياطيات التي لا تظهر عند نشر البيانات الختامية للبنك في الصحف ويتم تكوينها من خلال حساب الأرباح والخسائر ويشترط أن تكون مقبولة من قبل السلطة الرقابية (البنك المركزي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **إحتياطيات إعادة تقييم الأصول *Revaluation Reserves*:**

تظهر حتياطيات إعادة تقييم الأصول عندما يتم تقييم مباني البنك والإستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية أو الجارية بدلاً من قيمتها الدفترية، وقد اشترطت إتفاقية بازل أن يكون إعادة تقييم الأصول مبنى على أسس تقييم معقولة وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق، وعند تحققها من خلال البيع تخضع للضريبة.

- **المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة General Provisions:**

تعتبر المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة، في حكم إحتياطيات حيث لا يتم تكوين هذه المخصصات لمقابلة هبوط محدد في قيمة أصول بذاتها ومن أمثلة ذلك المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة.

- **القروض المساندة Subordinated Term Debt:**

وتمثل هذه القروض ذلك النوع الذي يطرح في صورة سندات التي يزيد أجلها عن خمس سنوات على أن يستهلك 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من الأجل التعاقدي، كما يجب أن لا تزيد قيمة هذه القروض عن 50% من رأس المال الأساسي وينبغي توافر الشروط التالية فيها:

- أن يكون القرض مدفوع بالكامل.
- أن لا يقابله ضمانات مقدمة من قبل البنك للمقترض.
- أن لا تقل مدة القرض عن خمس سنوات.
- أن يكون ترتيب سداد القرض المساند عن التصفية بعد حقوق المودعين والدائنين.
- أن يكون القرض المساند غير مشروط – ليس مخصصا لنشاط معين أو لمقابلة أصول بذاتها.

- **أدوات رأسمالية أخرى Hybrid Debt:**

وهي الأدوات المالية التي تطرح من قبل البنك وتجمع في خصائصها بين حقوق المساهمين والقروض كما تشمل الأسهم الممتازة التراكمية التي يتوافر فيها الشروط التالية:

- أن تكون غير مضمونة ولكن مدفوعة بالكامل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إمكانية تخفيض العوائد على الأسهم الممتازة التراكمية بالإضافة إلى اعفاء البنك من سدادها.
- أن تتضمن اتفاقية إصدار هذه الأدوات عدم جواز دفع الفوائد المستحقة عليها أو الأرباح أو سداد جزء من قيمتها إذا أدت هذه المدفوعات إلى انخفاض قيمتها.
- أن تكون عوائدها تراكمية.
- إمكانية مساهمتها في تغطية خسائر البنك.
- عدم إمكانية سدادها مبكراً.
- موافقة البنك المركزي على طرحها للإكتتاب.

وفي ضوء ما سبق يتبن أن هناك إستبعادات من رأس المال عند حساب معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل حيث تم استبعاد الشهرة والإستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة والإستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك عند حساب رأس المال الأساسي، كما فرضت اتفاقية بازل قيود على عناصر رأس المال المساند تتمثل فيما يلي:

- ألا يتعدى مجموع رأس المال المساند في نسبته عن 100% من عناصر رأس المال الأساسي، وذلك بغرض تدعيم عناصر رأس المال الأساسي لمواجهة أي خسائر تفوق المخصصات القائمة لحماية حقوق المساهمين.
- إخضاع إحتياطيات إعادة التقييم لخصم بنسبة 55% من قيمتها للإحتياط والتحوط من مخاطر تذبذب الأسعار في السوق وأحتمال خضوع الفروق للضريبة عند تحققها بالبيع.
- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محدد هو 1.25% من الأصول والإلتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان معينة لأنها لا ترتقي لدرجة حقوق المساهمين.
- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي.

3.4 إيجابيات وسلبيات إتفاقية بازل (1):

في ضوء التطورات العالمية وما شهدته القطاعات المصرفية من أزمات مالية حادة عصفت ببعض البنوك ظهرت إيجابيات إلى جانب سلبيات في هذه الإتفاقية أهمها:

أولاً: إيجابيات إتفاقية بازل (1): تتمثل أهم الإيجابيات بإتفاقية بازل (1) فيما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإسهام في دعم إستقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة.
- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية
- مضاعفة مسئولية الجمعيات العمومية (حاملي الأسهم) في اختيار مجالس إدارات البنوك واتخاذ القرارات المالية المناسبة لما في ذلك من أثر على رأس مال البنوك.
- تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك بإلتزامها بمعيار كفاية رأس المال.
- يسهم تطبيق معيار كفاية رأس المال بالتخلص من الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة وذلك لتجنب زيادة عناصر رأس المال.

ثانياً: سلبيات إتفاقية بازل (1): تتمثل أهم سلبيات إتفاقية بازل (1) فيما يلي:

- يترتب على الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال عدم تكوين مخصصات كافية، أي أن يتم تضخيم الأرباح لزيادة الإحتياطيات وهو ما من شأنه أن يسرع باستنزاف البنك لذا يتعين متابعة كفاية المخصصات المكونة من جانب الجهات الرقابية.
- عدم قدرة البنوك على التفرقة بين المخاطر العامة والمخاطر التي تقاس بموجب معيار إتفاقية بازل(1).
- البنوك تكون في موقف تنافسي أضعف من المؤسسات المالية الأخرى التي تؤدي خدمات شبيهة حيث أن المعيار يضيف تكلفة إضافية.
- إعطاء وضع مميز لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول OECD على الرغم من أن بعضها يعاني من مشاكل اقتصادية.
- تركيز إتفاقية بازل على مخاطر الائتمان وعدم أخذ التطورات الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية.

3.5 أثر تطبيق إتفاقية بازل (1):

إن تبنّى بنوك البلدان النامية ومنها البنوك العربية لهذه القرارات سيترتب عليه توجهات جيدة تتعلق بإجراء تعديلات أساسية في هيكل مصادر التمويل وهيكل الموجودات وهو ما قد يترتب عليه آثار سلبية يمكن توضيحها فيما يلي: (الشواربي، 2002، ص172).

- إضعاف القدرة التنافسية في السوق المصرفية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الآثار السلبية الناجمة عن تصنيفها في عداد البنوك ذات المخاطر العالية مما ينعكس سلباً على نشاطاتها وربحيتها إقليمياً ودولياً.
- الإنعكاسات السلبية على قدرة البنوك على زيادة رؤوس الأموال وتعزيز مصادر التمويل لديها لاعتبارات احتجاز نسبة عالية من الأرباح بغرض زيادة رؤوس الأموال وهذا يعني عدم توزيع نسبة من الأرباح على المساهمين وبالتالي عدم إمكانية إغرائهم في شراء الأسهم الجديدة المطلوب اصدارها.
- تأثر هيكل الودائع خاصة تلك الوافدة من الخارج لاحتمال تقليص المودعين ودائعهم في هذه البنوك خوفاً من تكهن البعض بعدم استطاعة تلك البنوك هيكلة رأسمالها وأصولها وأيضاً تحول البنوك من الإقراض متوسط وطويل الأجل إلى الأقراض قصير الأجل لإتجاهها نحو تسييل الأصول قدر المستطاع لكي تنال أوزان أدني من درجات المخاطر الائتمانية.
- اللجوء إلى تسييل الموجودات غير السائلة بزيادة الإحتياطيات النقدية وتخفيض آجال القروض خاصة القروض المشتركة منها بغرض إحداث التوازن بين استخدامات الأموال وبين متطلبات النسبة مثل تخفيض حجم الكفالات، والضمانات المختلفة بسبب تضمينها أوزان جديدة تحسب داخل الميزانية العمومية أو الإضطرار إلي تصفية بعض الأصول حتى قبل موعد استحقاقها المحدد لغرض تقليل الاستخدامات وزيادة السيولة مما يؤدي إلى إرتفاع التكلفة المصرفية نتيجة إرتفاع حصول البنك على مصادر التمويل وزيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصليها بسبب الوزن العالي للمخاطر.

3.6 معيار كفاية رأس المال (بازل 2):

تمهيد:

قبل إصدار بازل (2) قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بدراسة أسباب الأزمات المالية والمصرفية في كثير من الدول، واتضح أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة من قبل السلطات الرقابية المتمثلة بالبنوك المركزية مما إستدعى إعادة النظر في إتفاقية بازل (1)، واقتراح إطار جديد لكفاية رأس المال والذي يعتبر أكثر تعقيداً من إتفاق بازل (1) وذلك لاستمرار تعزيز أمان وسلامة النظام المالي والمصرفي حيث أهتم إتفاق بازل (2) بما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لم تعد العضوية في منظمة التعاون الإقتصادية والتنمية (OECD) أساساً يعتمد عليه في تحديد مخاطر الدولة وذلك بسبب تمتع بعض الدول في غير مجموعة منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بجدارة ائتمانية عالية وقد استفادت من الإطار الجديد دول عديدة مثل: قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، وفي المقابل خسرت دول أخرى مثل كوريا الجنوبية والمكسيك لكون جدارتها الائتمانية متدنية.
- تطوير طرق قياس إدارة المخاطر المصرفية.
- ضرورة توفير رأس مال إضافي لتغطية مخاطر التشغيل.
- التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- زيادة الحد الأدنى لأوزان المخاطر من 100% الي 150%.

3.7 هدف إتفاقية بازل (2):

تهدف إتفاقية بازل (2) إلى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والإفصاح في السوق، وإضفاء تحسن إضافي في أساليب إدارة المخاطر وبالتالي دعم الإستقرار المالي (حسن، 2006)، ويرتكز ذلك على توفر ثلاثة محاور أساسية هي:

إستقرار النظام المالي من خلال بازل (2)

المحور الاول	المحور الثاني	المحور الثالث
الحد الأدنى لرأس المال	دور البنوك المركزية	إنضباط السوق (الإفصاح)

3.8 محاور إتفاقية بازل (2):

يتكون الإطار حسب إتفاقية بازل (2) لمعدل كفاية رأس المال من ثلاث محاور:

1. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.
2. المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال.
3. إنضباط السوق.

أولاً: المحور الأول: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتناول هذا المحور كيفية حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وقد حددت اللجنة ثلاث بدائل أو مناهج للتحديد الدقيق لمتطلبات رأس المال وهي: (كلاب،2007، ص42)

أ. السماح لوكالات التقييم الخارجية بتقييم المخاطر الائتمانية.

ب. استخدام نظم التقييم الداخلية في البنوك.

ت. استخدام نماذج تقييم محافظ المخاطر الائتمانية

وقد إقترحت لجنة بازل تعديل نظام تقييم المخاطر الائتمانية المعمول بها في الإطار المحلي بحيث يتم السماح للجهات الخارجية بتقييم المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك، وعليه هناك عوامل يجب أخذها في الإعتبار قبل السماح بتقييم المؤسسات الخارجية هو المعيار الذي تتحدد على أساسه رأس المال ومنها الشفافية، والموضوعية والمساءلة واستقلالية القرار.

كما أن الإطار الجديد يدرس إمكانية توسيع إطار كفاية رأس المال بحيث يغطي مخاطر السوق (يقصد بها خطر الخسارة في مراكز العمليات خارج الميزانية) والتي تنشأ من تغيير أسعار السوق، وكذلك مخاطر سعر الفائدة وإدارتها من خلال الأساليب التالية:

- ينبغي على مجلس إدارة البنوك أن تضع سياسات وإجراءات لإدارة مخاطر سعر الفائدة مع إبلاغه بانتظام عن أي تغييرات في أسعار الفائدة وتأثيرها في المدى القصير والطويل على إستثمارات البنك.
- تحديد ماهية المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة مع التأكد من وجود إجراءات وسياسات تنظمها وتوفير وسائل مناسبة للتنبؤ بالمخاطر المرتبطة بها ومحاولة السيطرة عليها.
- استخدام نظم متقدمة لقياس تلك المخاطر مع التنبؤ بأثر التغيرات في سعر الفائدة على أنشطة البنك ككل وأثر ذلك على هيكل توظيف واستثمار أموال البنك سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
- ينبغي أن تكون لدى البنوك نظم معلومات كافية للرقابة والسيطرة على تلك المخاطر وإبلاغ الإدارة العليا بكافة التغييرات التي تحدث في أسعار الفائدة للعملة الوطنية والأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تفعيل دور السلطات الرقابية للبنوك المركزية من خلال تزويدها بإنتظام بكافة المعلومات الضرورية عن أسعار الفائدة وتغيراتها بما يساعد تلك السلطات من تقييم مستوى مخاطرة الفائدة التي تتعرض لها كافة البنوك الوطنية.
- وضع معايير ومبادئ لاستخدامها في تقييم كفاية وفاعلية إدارة البنوك لهذه المخاطر.
- الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية بما يحقق للبيانات المنشورة عن المؤسسات المالية المصداقية والقبول وإمكانية المقارنة على المستوى المحلي والدولي.

وبذلك يتبين أن التغيير في هذا الجانب من الإتفاقية يركز على منهجية ترجيح الأصول لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل بينما أبقت على منهجية معالجة مخاطر السوق، فيما يلي تحليلاً لتلك المخاطر:

أ. **مخاطر الائتمان:**

يقصد بمخاطر الائتمان: إحتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض بالوفاء بإلتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدي إلى خسائر إقتصادية للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة. (صندوق النقد العربي، 2012، ص 5).

ويمكن لإدارة المصرف التقليل من هذه المخاطر من خلال إتباع سياسة إقراض متحفظة غير أن ذلك يؤدى بالمقابل إلى عدم الربحية، ومن الصعب تقدير المخاطر الائتمانية بدون الفحص الدقيق لمكونات محفظة القروض، ويمكن التحقق من هذه المخاطر باتباع وتطبيق المعايير الائتمانية السليمة واتباع سياسة تسعير الائتمان على أساس المخاطر، والهيكلة الفعالة للقرض، كما يمكن تقليل مخاطر الائتمان من خلال التنويع حسب شرائح القروض وكذلك قطاعياً وجغرافياً وذلك لأن التنويع يحمي المصرف من زيادة المخاطر.

وتطرح بازل (2) طريقتين أساسيتين لقياس مخاطر الائتمان هما الطريقة المعيارية والطريقة المعتمدة على التصنيف الداخلي الأساسي والمتقدم:

1. **الطريقة المعيارية:** بموجب هذه الطريقة يتم قياس المخاطر الائتمانية للمصارف وفقاً للتصنيفات الائتمانية التي ترجيها مؤسسات التصنيف المتخصصة حيث يتم تصنيف المخاطر الائتمانية الى فئات تعتمد على نوعية القرض ووفقاً للجهة المقترضة ثم يتم إعتماد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزن ترجيحي لكل أصل ائتماني منها، وفق الجدول التالي رقم (3) التصنيفات المعتمدة وفقاً لبنود المخاطر والأوزان الترجيحية لها.

جدول رقم (3):

ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للطريقة المعيارية لقياس مخاطر الائتمان

التصنيف	AAA to AA–	A+ to A–	BBB to B–	BB+ to B–	أقل من B–	Unrated غير مصنف
الحكومات	%0	%20	%50	%100	%150	%100
المؤسسات العامة	إذا لم يكن الإقتراض بضمان الحكومة المركزية تعالج وفقاً للالية المعدة للمصارف وفي هذه الحالة استخدام الخيار الثاني لمعالجة مخاطر إقراض المصارف يستخدم الشق الأول فقط.					
بنوك التنمية الدولية	تعالج وفق الشق الأول من الخيار الثاني لمعالجة مخاطر إقراض المصارف.					
المصارف (الخيار الأول) تصنيف الدول	%20	%50	%100	%100	%150	%100
المصارف (الخيار الثاني) الإقتراض لأكثر من 3 شهور	%20	%50	%50	%100	%100	%50
المصارف (الخيار الثاني) أقل من 3 شهور	%20	%20	%20	%50	%100	%20
شركات الأوراق المالية	تعالج بنفس معالجة المصارف ولكن بشرط أن تكون خاضعة للرقابة حول كفاية رأس المال }إذ لم تتوفر الرقابة تعالج بناءً على قواعد معاملة شركات المساهمة العامة					
شركات المساهمة العامة	%20	%50	%100	%100	%150	%100
القروض التجارية	بخصوص وزن ترجيحي مقداره 75% لمحفظة القروض التجارية (بالتجزئة) ولكن بعد تطبيق الشروط الواردة في الفقرة 70 من الاتفاق					
التمويل العقاري (السكن)	%35					
التمويل العقاري	100% باستثناء الأسواق المتقدمة وبعد موافقة البنك المركزي في الدول المعنية يسمح بترجيح الأصول					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصنيف	AAA to AA−	A+ to A−	BBB to B−	BB+ to B−	أقل من B−	Unrated غير مصنف
(أخرى)	بوزن 50% للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيمة,					
القروض متأخرة السداد	150% مع مراعاة الشروط في الفقرات 75 الى 78					
الاصول الائتمانية الاخرى	%100					

المصدر: (حماد، 2005 ، ص 540)

ويلاحظ في الجدول أن اللجنة قد حددت لأول مرة وزناً ترجيحاً يتجاوز 100% من قيمة الائتمان حيث وصل إلى 150%، أي أن المصارف مطالبة بالإحتفاظ برأس مال يصل إلى حد 12% = (150%*8%) لمواجهة مخاطر بعض الأصول الائتمانية.

أما حسب الطريقة المعتمدة على التصنيف الداخلي فيتم استخدام أسلوب التنصيف الداخلي الأساسي أو التنصيف الداخلي المتقدم وهما كما يلي:

1. أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي:

يقوم البنك بتقدير الملاءة المالية للعميل المقترض حسب معايير منهجية داخلية، حيث يقوم بدراسة معمقة للمقترض لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة، وقد تطور هذا الأسلوب في البنوك العاملة في الدول الكبيرة نتيجة تطور قياس مخاطر الائتمان في هذه الدول، ويتم استخدامه في تقدير احتمالات التعثر أو العجز عن السداد.

2. أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:

تقوم البنوك باعتماد هذ الأسلوب لتقدير احتمالات العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد، ويتم ذلك من خلال تطبيق ثلاثة عناصر فاعلة هي: (حماد،2005)

- تحديد مكونات المخاطر: وهي تقديرات تحدد مخاطر الائتمان تقوم البنوك بإعدادها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحديد أوزان المخاطر: وهي أداة يتم من خلالها العمل على تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر وبالتالي تحديد رأس المال وإحتياجاته.
- تحديد فئات الأصول المتعلقة بالمخاطر.

ويكمن الفرق بين الأسلوبين في اتباع منهجية التصنيف الداخلي وفقاً لأسلوب المستخدم من قبل المصرف كتالي:

جدول رقم (4):

الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم

المتغير	التصنيف الداخلي الأساسي	التصنيف الداخلي المتقدم
إحتمالية التعثر	يعدها المصرف بناءً على تقديراته.	يعدها المصرف بناءً على تقديراته.
الخسائر في حالة التعثر	القيم معدة من قبل لجنة بازل.	يعدها المصرف بناءً على تقديراته.
حجم المخاطرة عند التعثر	يعدها المصرف بناءً على تقديراته.	يعدها المصرف بناءً على تقديراته.
الإستحقاق	يعدها المصرف بناءُ على تقديرات السلطة الرقابية أو يمكن لبعض الدول أن تجيز للمصرف أن يقدرها.	يعدها المصرف بناءً على تقديراته.

المصدر: (حشاد، 2004، ص 35)

فبموجب أسلوب الأساسي يُسمح للبنوك جزئياً باستخدام تصنيفاتها الخاصة لمخاطر عملائها الائتمانية، أما أسلوب المتقدم فيعطى حرية أكبر للبنوك في استخدام تقديرها الداخلي، ويجدر الإشارة إلى أن استخدام طريقة التصنيف الداخلي الأساسي سينتج عنه متطلبات رسملة أقل من تلك الناتجة عن استخدام الطريقة المعيارية.

ب. المخاطر السوقية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدأ الإهتمام بمخاطر السوق بعد أن زاد توجه البنوك نحو عمليات التداول والإستثمار في أدوات الأسواق المالية، بالتالي إرتفاع مستوى المخاطر التي تواجهها مما دفع لجنة بازل إلى إضافة معايير جديدة لمطالبة البنوك بالإحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق، وقد قسمت لجنة بازل مخاطر السوق إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:(الشاهد، 2005، ص 47)

- **مخاطر تقلبات أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي تنجم عن التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يتطلب إلماماً كاملاً ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.
- **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي المخاطر التي تنجم عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفائدة في السوق، والتي يكون لها أثر على عائدات البنك.
- **مخاطر تقلبات الأسعار:** وهي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من التغيرات المعاكسة في أسعار السوق وتنشأ نتيجة التذبذبات في أسواق السندات والأسهم والبضائع والتي تسبب خسائر مالية للبنك.

وفي ضوء ما سبق عرضه وتحليله من مخاطر؛ تم إدخال التعديلات التالية لألية احساب كفاية رأس المال بهدف تغطية تلك المخاطر:

أ. إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لأجل سنتين تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط.

ب. أن يغطي رأس المال مخاطر السوق التالية:

- مخاطر تقلبات أسعار العائد المرتبطة بأصول وإلتزامات البنك والعمليات خارج الميزانية من إلتزامات عرضية وارتباطات يدخل فيها البنك بغرض الإتجار ولا يشمل ذلك تلك المتعلقة بغرض الإستثمار طويل الأجل حيث لا يتم حساب رأس مال لها.
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف لكافة مراكز العملات المفتوحة ومراكز المعادن النفيسة من ذهب وبلاتين.
- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم.

وبذلك تكون نسبة رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان إضافة إلى مخاطر السوق كما يلي:

نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال التنظيمي÷ الموجودات والبنود داخل وخارج الميزانية المرجحة بالمخاطر + مخاطر السوق)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث. المخاطر التشغيلية:

تعرف لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها: مخاطرة خسارة ناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات والأفراد والنظم سواء كانت داخلياً أو من أحداث خارجية، وتعتبر المخاطر التشغيلية ومعالجتها أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للبنوك، الأمر الذي يستوجب على البنوك العمل نحو معالجة تلك المخاطر والاهتمام بها، وتحليل العوامل المؤثرة بها خاصة بعد الإعتماد المتزايد على استخدام التقنية وعولمة الخدمات المصرفية، حيث تتعرض البنوك لمخاطر تشغيلية لا يقل أثرها على الأنواع الأخرى من المخاطر، لذلك يتوجب عليها التركيز على كفاءة وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية عن طريق مواكبة التطورات في أساليب إدارة تلك المخاطر, (Basel, 2004).

وقد قدمت بازل (2) ثلاث منهجيات لقياس مخاطر التشغيلية بهدف احتساب قيمة رأس المال اللازمة الإحتفاظ به وهي: (Basel2, 2004، p144)

- أسلوب المؤشر الأساسي.
- الأسلوب القياسي.
- أساليب القياس المتقدمة.

ويبين الجدول التالي رقم (5) أنواع العمليات المرتبطة بالمخاطر التشغيلية وتعريفاتها وأمثلة توضيحية لها:

جدول رقم (5):

أنواع المخاطر التشغيلية

المسبب	التعريف	امثلة
العمليات الداخلية	الخسائر الناتجة عن المعالجات الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي.	-أخطاء في ادخال البيانات. -الدخول إلى البيانات الغير المصرح بهم. -الخلاف التجاري. -خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.
العنصر البشري	الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد) والخسائر الناشئة	-عمليات الإحتيال من قبل الموظفين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسبب	التعريف	امثلة
	عن العلاقة مع العملاء المساهمين الجهات الرقابية أو أي طرف ثالث.	-عمليات التداول دون تخويل. -المعالجات الخاطئة. -الغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين.
الانظمة	الخسائر الناشئة عن تعطيل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة.	-إنهيار انظمة الكمبيوتر. -الإعطاء في أنظمة الاتصالات. -أخطاء البرمجة. -فيروسات الحاسوب.
الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية	الخسائر الناشئة عن أعمال ثالث، بما يشمل الإحتيال وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول وخسائر نتيجة تغيير القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل.	-الكوارث الطبيعية. -الإرهاب والابتزاز. -الإحتيال عبر بطاقات الائتمان. -الإحتيال عبر شبكات الكمبيوتر.

المصدر: (حشاد، 2004)

ثانياً: المحور الثاني: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال:

يختص الركن الثاني من إتفاق بازل (2) وضع مبادئ لعملية المراجعة الرقابية لرأس المال، وسياسات إدارة المخاطر في المصارف، حيث تفرض هيئات الرقابية المصرفية للتأكد من أن جميع المصارف الواقعة تحت إشرافها قد بادرت إلى تطوير أنظمة داخلية بما يتعلق بتقييم كفاية رأس المال في ضوء حجم المخاطر التي يتحملها البنك. (حسن، 2006)

هذا وقد قضى الإتفاق بوجوب تطبيق أربعة مبادئ رقابية تنص على ما يلي:

أ. توافر سلطة مناسبة للجهات الرقابية لمطالبة البنوك بالإلتزام بحجم من رأس المال يفوق الحد الأدنى من قبل لجنة بازل.

ب. توافر أنظمة فعالة بالبنوك لتقييم حجم رأس المال اللازم الإحتفاظ به والذي يتناسب بدقة مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها، مع تبني استراتيجية مناسبة للإحتفاظ بهذا المستوى من رأس المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لكفاية رأس المال بالبنوك مع التأكد من توافق هذه النظم والإستراتيجيات مع معدلات كفاية رأس المال التي حددتها اللجنة.

د. ضرورة تدخل الجهات الرقابية في مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات التي حددته لجنة بازل.

ثالثاً: المحور الثالث: إنضباط السوق:

يهدف هذا المحور إلى إتاحة المزيد من المعلومات في السوق لتعزيز وتقوية الإنضباط السوقي عن طريق زيادة الإفصاح والشفافية للبنوك، حيث يلعب الإفصاح دوراً مهماً في فهم المتعاملون لمنظومة مخاطر البنوك وكفايته الرأسمالية.

ويقصد بإنضباط السوق توافر المعلومات المالية وغير المالية الدقيقة وفي أوانها والتي تمكّن مختلف المهتمين من إجراء تقييمات صحيحة لأنشطة البنوك والمخاطر التي تتضمنها هذه الأنشطة، الأمر الذي يعني زيادة درجة إفصاح البنك عن هيكل وكفاية رأس المال، وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله وإلتزاماته وتكوين المخصصات واستراتيجيات التعامل مع المخاطر وأنظمته الداخلية، بهدف تقدير حجم رأس المال المطلوب، وبذلك تشكل الإنضباطية السوقية الفعالة عنصراً أساسياً لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي (حماد، 2005)، وبذلك أوردت لجنة بازل توجيهات لتطبيق إنضباط السوق تركزت على أربعة محاور رئيسية هي:

أ. إجراء الإفصاح المناسب بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية.

ب. مراعاة الأهمية النسبية.

ج. مراعاة دورية الإفصاح.

د. الإفصاح عن المعلومات والمزايا التي ينفرد بها المصرف والمعلومات السرية الخاصة به.

فيما يلي شرح لهذه المحاور:

- **إجراء الإفصاح المناسب بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية:** يتعين عند تطبيق متطلبات الإفصاح وفقاً للمحور الثالث مراعاة عدم تعارضها مع المتطلبات المطلوبة على الأدوات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، حيث يعين على البنك تحديد وسيلة الإفصاح المناسبة وكذلك الإفصاح عن أي متطلبات إضافية تطلبها السلطات الرقابية المحلية بأي وسيلة أخرى تتناسب مع طبيعة هذه المتطلبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الأهمية النسبية:** حيث أن أي معلومة تعتبر ذات أهمية نسبية إذا كان إعفالها أو إدراجها بشكل خاطئ تؤثر على القرار المتخذ من قبل مستخدمو البيانات المالية، ويتوجب على البنوك تحديد الأهمية النسبية للمعلومات واتخاذ القرار بضرورة الإفصاح عنها من عدمه، بحيث تقوم بإجراء تقديراً نوعياً لما يمكن أن يستند إليه المستثمرون والمودعون لتقرير خياراتهم.
- **دورية الإفصاح:** تتعرض هذه الركيزة للمعلومات المطلوب الإفصاح عنها بشكل نصف سنوي أو المعلومات العامة التي يمكن الإفصاح عنها سنوياً والمتعلقة بأهداف وسياسات إدارة المخاطر، كما يتعين على البنوك الإفصاح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال (الملاءة) والمعلومات ذات التقلبات السريعة بشكل فصلي.
- **المعلومات عن المزايا التي ينفرد بها المصرف والمعلومات السرية:** يعتبر الإفصاح عن المزايا التي ينفرد بها البنك والمعلومات السرية الأخرى مسألة في غاية الأهمية حيث أن الإفصاح في هذه الحالة يضعف الوضع التنافسي للبنك مقابل المنافسين، وعليه فإن المعلومات عن عملاء البنك تعتبر سرية كما هي الحالة بالنسبة للأدوات والنظم المبتكرة في البنك.

ومن هذه الدعائم يتبين أن إتفاقية بازل (2) متطورة عن بازل (1) وتتضمن ما يلي:

1- تعديل أسس إحتساب كفاية رأس المال ومن أهمها:
   - تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان جذريا.
   - إضافة نوع جديد من المخاطر هي المخاطر التشغيلية ومطالبة المصارف بالإحتفاظ برأس مال لمواجهتها.
2- إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر، بحيث أصبح من مهام هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة (إقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو بمصرف محدد) ومراجعة أساليب قياس وإدارة المخاطر لدى المصارف.
3- إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي تعرض لها المصرف وأساليبه في قياسها وإدارتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق كله يمكن الاشارة إلى أن معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل (2) قد تضمن إلى جانب التعديلات السابق ذكرها إضافة مخاطر التشغيل لمقام نسبة كفاية رأس المال وعليه يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفق مقررات بازل (2) من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{مخاطر الائتمان + المخاطر التشغيلية + مخاطر السوق}}$$

3.9 إتفاقية بازل (3) حول كفاية رأس المال:

تعد الأزمة المالية التي عاشها العالم أواخر عام 2008 السبب الرئيسي لتعديل وإعادة تنظيم مقررات بازل (2) والتي كان المسبب الرئيسي فيها البنوك والمؤسسات المالية، لذلك كان من الضروري التوجه نحو تعديل مكونات نسبة كفاية رأس المال، وإضافة معايير جديدة خاصة بالسيولة مع إتاحة فترة زمنية للبنوك للإلتزام بهذه المعايير تمتد من عام 2010 وحتى عام 2019، بهدف تحصين البنوك من الأزمات المالية في المستقبل والتغلب بمفردها على الإضطرابات المالية التي يمكن أن تتعرض لها دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة. (صالح، 2013)

3.10 محاور إتفاقية بازل (3):

تتكون اتفاقية بازل (3) من خمسة محاور أساسية أهمها:

المحور الأول:

ينص المحور الأول في إتفاقية بازل (3) على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك، حيث اقتصر مفهوم رأس المال الأساسي على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد والغير المقيدة بتاريخ إستحقاق. (صالح،2013، ص13)

أما رأس المال المساند فقد نصت الاتفاقية على أن يقتصر دوره على أدوات رأس المال المقيد بخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات أخرى للغير.

المحور الثاني: يتعلق هذا المحور بتغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية في ضوء تقلبات أسعاره في السوق.

المحور الثالث: وهو يتعلق بإدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي –Leverage Ratio – وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

المحور الرابع: ويهدف هذا المحور للحيلولة دون اتباع البنوك سياسات إقراض تعمّق الركود الإقتصادي بحيث تقوم بتقليل التمويل والإقراض في أيام الركود، وزيادة التمويل في مراحل النمو.

المحور الخامس: وهو يتعلق بمعالجة موضوع السيولة والتي تكشفت أهميتها بشكل أكبر أثناء الأزمة العالمية الاخيرة، وقد إقترحت إعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio والتي تتطلب من البنوك الإحتفاظ بأصول ذات درجة عالية من السيولة لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{الأصول السائلة ذات النوعية الجيدة المحتفظ بها من قبل المصرف}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} > 100\%$$

أما النسبة الثانية فهي تتعلق بقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها وتسمى نسبة صافي الأموال المستقرة – Net stable Funding Ratio–وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{مقدار المبالغ المتوفرة من الاموال المستقرة}}{\text{مقدار المبالغ المطلوبة من الاموال المستقرة}} > 100\%$$

وبذلك يمكن القول بان أبرز التعديلات الجديدة التي تضمنها بازل (3) والتي طرأت على بازل (2) تتعلق بالبنود التالية:

أولاً: رأس المال التنظيمي:

تم تعديل مكونات رأس المال التنظيمي كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي: تتكون من رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح المدورة ونسبة 4.5%.
- الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي: الأسهم الممتازة الدائمة غير متراكمة الأرباح وأدوات ملكية غير مقيدة بتاريخ إستحقاق وغير مضمونة بالإضافة إلى أدوات دين يمكن تحويلها إلى أسهم عادية بنسبة 1.5% .
- الشريحة الثانية وتتكون من أدوات دين ثانوية طويلة الأجل وغير مضمونة بنسبة 2%.
- قامت إتفاقية بازل (3) بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

ثانياً: نسبة كفاية رأس المال:

قامت إتفاقية بازل (3) بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% الى 4.5% وهذا يؤدى إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من 4.5% الى 6%.
- إضافة رأس مال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% ويستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.
- رأس المال الإضافي المعاكس: لتغطية مخاطر الدورات الإقتصادية من 0% الى 2.5%.
- إضافة رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية.

ثالثاً: معيار السيولة:

تم إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك أهمها:

- **نسبة تغطية السيولة:** وهي نسبة الأصول المرتفعة السيولة إلى صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال 30 يوم ويجب أن لا تقل عن 100%.
- **نسبة صافي التمويل المستقر:** وهي نسبة مصادر التمويل لدى البنوك إلى استخدامات هذه المصادر ويجب أن لا تقل عن 100%.

رابعاً: نسبة الرافعة المالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم إضافة معيار جديد وهو الرافعة المالية وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية – بدون أخذ المخاطر بعين الإعتبار–إلى رأس المال من الشريحة الأولى وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

3.11 متطلبات رأس المال وفق إتفاقية بازل (3):

بناء على ما سبق يمكن توضيح متطلبات رأس المال وفق إتفاقية بازل (3) كما يلي:

جدول رقم (6):

متطلبات رأس المال وفق مقررات بازل (3)

	حقوق المساهمين – الشريحة 1	رأس مال – الشريحة الاولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأس مال التحوط	%2.5		
حدود رأس مال التحوط للتقلبات الدورية	%0 – %2.5		
الحد الأدنى+ رأس المال (بازل 3)	%7	%8.5	%10.5
بازل 2	%2	%4	%8

المصدر: (صالح، 2013).

3.12 مراحل تنفيذ مقررات بازل (3):

منحت إتفاقية بازل (3) البنوك حتى عام 2019 لتطبيق القواعد الجديدة، حيث يتطلب الأمر منها مواكبة هذه القواعد إما برفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديد للإكتتاب العام أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين يحتاج الأمر إلى بعض الوقت، لذلك منحت بازل (3) فرصة لتطبيق بنود هذه الاتفاقية تدريجيا مع بداية عام 2013، مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلتزامها برفع أموال الإحتياطي إلى نسبة 4.5%، ومن ثم رفعها بنسبة 2.5% مع حلول عام 2019، والبيانات التالية توضح مراحل تنفيذ مقررات بازل (3).

جدول رقم (7):

مراحل تنفيذ مقررات بازل (3)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019/1/1
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
رأس مال التحوط				%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد رأس مال التحوط	%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط	%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5

المصدر: (صالح، 2013).

3.13 تأثير مقررات لجنة بازل (3) على النظام المصرفي:

تعتبر معايير إتفاقية بازل (3) درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية التي طالت الإقتصاد العالمي عام 2008 بغرض تحصين القطاع المصرفي من الإختلالات والأزمات المالية، حيث يتوجب على البنوك الإحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كإحتياطي يمكّنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ من الحكومة كما حدث في الأزمة الأخيرة، وفي ضوء ما سبق يمكن إظهار أهم تأثيرات مقررات بازل (3) على النظام المصرفي بالنقاط التالية: (صالح، 2013، ص15)

- إعادة هيكلة البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- عدم قدرة البنوك على توفير كامل الخدمات أو المنتجات بسبب زيادة تكلفة هذه الخدمات.

(Haron, 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إنخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية حيث تم التركيز على معايير إدارة المخاطر وتعزيز رأس مال البنوك والإحتياطيات مما يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك وتحقيق إستقرار مالي على المدى الطويل.
- فرض ضغوط على البنوك الضعيفة حيث تجد صعوبة كبيرة في رفع رأس مالها.
- العمل على زيادة إحتياطيات البنوك.
- إرتفاع كلفة الخدمات البنكية حيث أن معايير لجنة بازل (3) تدفع لتطبيق ضوابط أكثر صرامة مما يعني تحميل إدارة البنك تكاليف أكبر مما يتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة.
- إنخفاض قدرة البنوك على الإقراض: حيث أن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة الإحتياطيات النظامية لدى البنوك تؤثر على قدرتها على الإقراض.
- وضع قيود قد تحد من قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية وذلك بعد فرض قيود على السيولة النقدية التي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة البنوك على تمويل مشاريع تنموية ضخمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1 تمهيد:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك الإجراءات التي تم إستخدمها بالمعالجات الإحصائية التي تم الإعتماد عليها في تحليل الدراسة.

4.2 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الإطار النظري للبحث من خلال مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

كما تم استخدام المنهج التحليلي لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث حيث يتم جمع البيانات الأولية من البنوك التجارية المحلية موضوع العينة بهدف تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال على ربحية تلك البنوك.

4.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة وعينتها في البيانات المالية للبنوك التجارية المحلية العاملة في فلسطين خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2014، وعددها (7) بنوك وهي:

1. بنك فلسطين
2. البنك الوطني
3. البنك التجاري الفلسطيني
4. البنك الإسلامي الفلسطيني
5. بنك الإستثمار الفلسطيني
6. البنك الإسلامي العربي
7. بنك القدس

وقد تم إستثناء البنوك الإسلامية (البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني) وذلك لخصوصية أدائها في مجال احتساب كفاية رأس المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.4 الجهاز المصرفي الفلسطيني:

4.4.1 مقدمة:

تعتبر البنوك في فلسطين من أوائل الشركات المنشأة في المنطقة، ففي عهد الإنتداب البريطاني عمل في فلسطين عدد من البنوك البريطانية والفلسطينية، وعلى رأسها البنك العربي الذي تأسس عام 1930م من قبل عبد الحميد شومان، وبنك باركليز الذي عمل كبنك للحكومة في فلسطين وكوكيل عن مجلس النقد الفلسطيني، وقد كان يعتبر الجهاز المصرفي الفلسطيني جهازاً متطوراً مقارنةً مع غيره من الدول العربية المحيطة حيث كان لدولة فلسطين عملة وطنية وهي الجنيه الفلسطيني، ولكن بعد نكبة فلسطين عام 1948 وما تبعها من آثار إقتصادية وسياسية تم إنهاء عمل الجهاز المصرفي الفلسطيني. (عاشور، 2003، ص134)

وقبل الإحتلال الإسرائيلي في عام 1967، كان في الضفة الغربية 8 مصارف وهي (البنك العربي، البنك العقاري العربي، بنك القاهرة عمان، بنك العثماني، جريندليز، بنك الأردن، بنك الأهلي الأردني، انترا المشرق، والبنك البريطاني للشرق الأوسط) بشبكة فروع بلغت 28 فرعاً، أما في قطاع غزة بلغ عدد البنوك العاملة ستة بنوك وهي: (بنك فلسطين، بنك العربي، بنك الإسكندرية، بنك الأمة، شركة التسليف الزراعي، بنك العقاري العربي). (تقرير سلطة النقد الفلسطينية، 1995)

وبعد الإحتلال الإسرائيلي عام 1967م عانى الجهاز المصرفي من ممارسات الإحتلال بهدف سحب أموال المودعين وضخها في الإقتصاد الإسرائيلي فقد تم احتكار العمل في غزة والضفة على البنوك الإسرائيلية بناء على القرار العسكري رقم (7) لعام 1967م مثل (بنك هبوعليم، بنك لئومي، بنك ديسكونت، بنك مزراحي)، وفي عام 1981 عاد بنك فلسطين ليمارس أعماله تحت رقابة البنك المركزي الإسرائيلي، وفي عام 1986 تم السماح لبنك القاهرة عمان بممارسة أعماله ليخضع لرقابة البنك المركزي الأردني والإسرائيلي. (عاشور، 2003، ص 153)

وعليه يمكن القول أن الجهاز المصرفي الفلسطيني المنظم فلسطينياً لم يكن موجوداً قبل عام 1994 حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993 وإنشاء سلطة النقد الفلسطينية عام 1994.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.4.2 هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني:

يتكون الجهاز المصرفي من البنك المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة بالإضافة إلى الشركات التي تتعامل بالأموال، والجهاز المصرفي الفلسطيني يتكون من سلطة النقد الفلسطينية (كبنك مركزي)، والعديد من النبوك التجارية والمتخصصة.

أ. سلطة النقد الفلسطينية:

تم تأسيس وإنشاء سلطة النقد الفلسطينية بموجب البرتوكول الإقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الإحتلال الإسرائيلي بتاريخ 1994/4/29، حيث منحت هذه الإتفاقية لسلطة النقد حق ممارسة كافة صلاحيات البنوك المركزية من تنظيم كافة أعمال البنوك ومنح ترخيص لها وإدارة السياسة النقدية للسلطة الفلسطينية مع عدم إمكانية إصدار عملة وطنية، ومن أهم أهداف ومهام وصلاحيات سلطة النقد ضمان سلامة العمل المصرفي وتشجيع النمو الإقتصادي في فلسطين.

ب. البنوك في فلسطين:

يعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني قطاعاً هاماً وأساسياً في الإقتصاد وبلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين (17) بشبكة فروع (258) فرعاً ومكتباً حتى نهاية عام 2014 منتشرة في محافظات الوطن وفقاً لما يلي: (تقرير سلطة النقد، 2004، ص 67)

ويمكن تقسيم البنوك العاملة في فلسطين من حيث الجنسية إلى:

- **البنوك الوطنية (سبعة بنوك):** هي (بنك فلسطين، البنك التجاري الفلسطيني، بنك الإستثمار الفلسطيني، بنك القدس، البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الوطني)، وهي تمتلك (142) فرعاً ومكتباً وهي تشكل ما نسبته 55% من إجمالي الفروع والمكاتب.
- **البنوك الأردنية (ثمانية بنوك):** هي (البنك العربي، القاهرة عمان، الأردن، التجاري الأردني، الأهلي الأردني، الأردني الكويتي، الإتحاد للإدخار والإستثمار، الإسكان للتجارة والتمويل)، وهي تمتلك (109) فرعاً ومكتباً وهي تشكل ما نسبته 42.2% من إجمالي الفروع والمكاتب.
- البنوك المصرية (بنك واحد): هو (البنك العقاري المصري العربي) وله (6) فروع، وهي تشكل ما نسبته 2.3% من إجمالي الفروع والمكاتب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **البنوك الاجنبية (بنك واحد):** هو (بنك الشرق الاوسط HSBC) وله فرع واحد يعمل في الضفة الغربية، وهو يشكل ما نسبته 0.4% من إجمالي الفروع والمكاتب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.5 البيانات المالية للبنوك التجارية المحلية في فلسطين:

4.5.1 تحليل وتقييم بنود الميزانية المجمعة:

أولاً: تطور موجودات البنوك:

من خلال تحليل الميزانية العمومية للبنوك التجارية المحلية في فلسطين نجد أنها قد نمت- رغم الظروف السياسية والإقتصادية التي تمر بها فلسطين – ففي عام 2008 بلغت حوالي 1725 مليون دولار لتنمو بنسبة 25% في عام 2009 وفي عام 2010 نمت بنسبة 19% و بلغت حوالي 2566 مليون دولار أمريكي وذلك نتيجة للإستقرار النسبي في الإوضاع الإقتصادية والسياسة في فلسطين وبداية فك الحصار عن قطاع غزة، ثم شهدت تراجع في عام 2011 لتصل إلى نسبة 8% وتزداد النسبة في عام 2012 إلى 18% وفي عام 2013 إلى 20% أما في عام 2014 فكانت نسبة النمو 11% أي حوالي 4374 مليون دولار أمريكي، هذا الأمر يظهر إنعكاساته على أداء المصرف والأرباح المتحققة منه، الجدول التالي يبين تطور الموجودات لدى البنوك التجارية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (8):

تطور موجودات البنوك التجارية المحلية

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
موجودات	1,725	2,153	2,566	2,781	3,281	3,936	4,374
الفرق	-	428	412	216	500	655	438
نسبة التغير	-	**25%**	**19%**	**8%**	**18%**	**20%**	**11%**

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

والشكل البياني التالي يوضح تطور الموجودات لدى البنوك التجارية المحلية العاملة في فلسطين، حيث يعكس الرسم نمواً مستمراً للموجودات خلال الفترة 2008-2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رسم توضيحي رقم (1):

تطور موجودات المصارف التجارية المحلية في فلسطين خلال الفترة 2008-2014

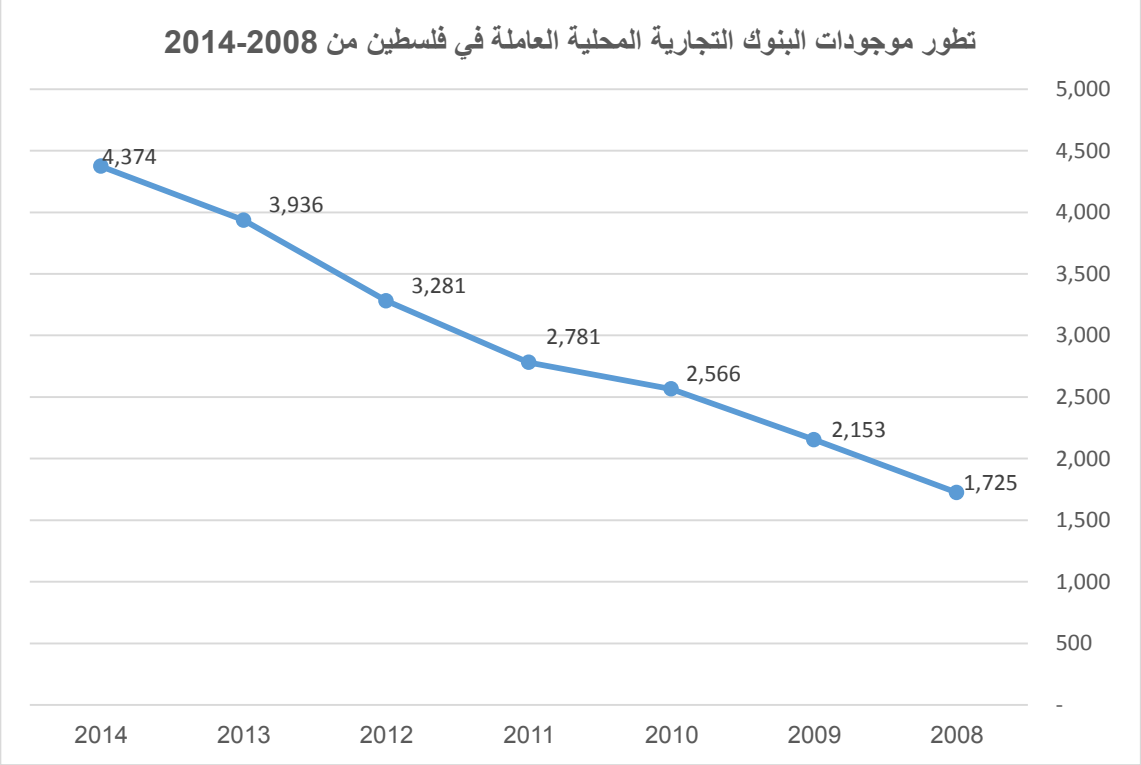

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

ثانياً: تطور حقوق الملكية (المساهمين):

يلاحظ من خلال الجدول التالي رقم (9) تطور ونمو حقوق المساهمين لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة 2008-2014، فقد نمت في عام 2009 بنسبة 12 % لتصل إلى حوالي 314 مليون دولار وقد بلغت في عام 2012 حوالي 424 مليون دولار بنسبة نمو 14% وتواصل النمو في عام 2014 بنسبة 15% لتصل إلى حوالي 538 مليون دولار، وهذا الأمر يدل على وجود نمو وإزدهار في عمل هذه البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (9):

تطور حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

المطلوبات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حقوق الملكية	279	314	333	371	424	468	538
الفرق	-	35	19	38	54	44	70
نسبة التغير	-	**12%**	**6%**	**11%**	**14%**	**10%**	**15%**

إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

والشكل البياني التالي يوضح تطور حقوق الملكية لدى البنوك التجارية المحلية العاملة في فلسطين، حيث يظهر الرسم وجود نمو مستمر لحقوق الملكية خلال الفترة 2008-2014

رسم توضحي رقم (2):

تطور حقوق الملكية لبنوك التجارية المحلية في فلسطين

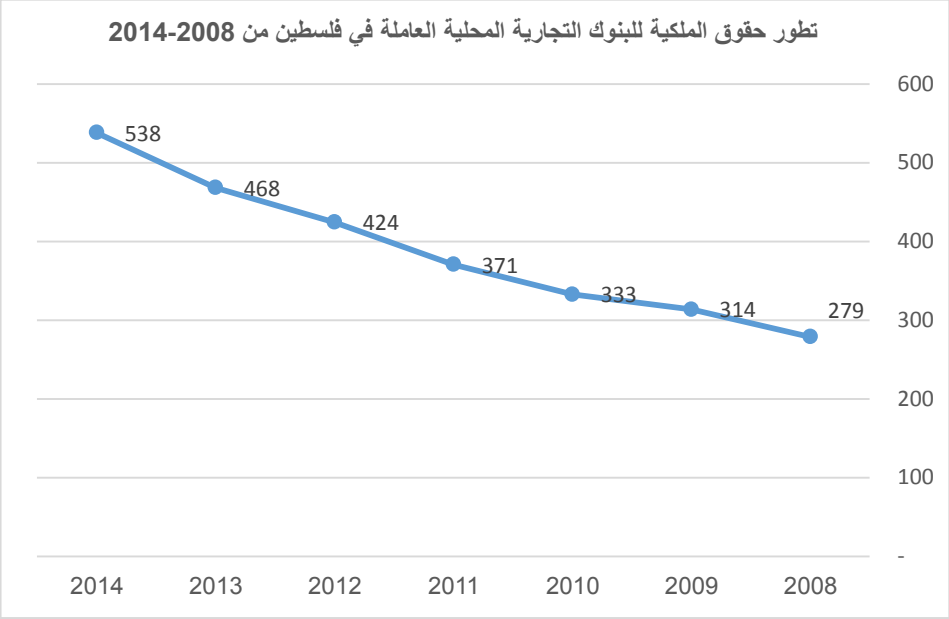

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.5.2 تحليل وتقييم بنود قائمة الدخل المجمعة للبنوك التجارية:

يوضح الجدول التالي صافي الدخل للبنوك التجارية المحلية (عينة الدراسة) للفترة من 2008 وحتى 2014

جدول رقم(10):

تطور صافي الدخل قبل الضرائب

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

السنة	صافي الربح قبل الضرائب
2008	24.82
2009	45.91
2010	47.91
2011	52.81
2012	59.76
2013	68.09
2014	72.38

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

يشير الجدول رقم (10) إلى وجود زيادة مستمرة في أرباح البنوك التجارية المحلية عينة الدراسة، فقد بلغت أرباح تلك البنوك في عام 2009 حوالي (45.91 مليون دولار)، وارتفعت في سنة 2010 إلى حوالي (47.91 مليون دولار) لتصل مع نهاية عام 2014 إلى (72.38مليون دولار) محققة أعلى ربح لهذه البنوك خلال الفترة من 2008-2014، وبالرغم من أن الأرباح تعطي مؤشراً نسبياً لربحية البنوك التجارية، إلا أنه لا يمكن إعتبارها دليلاً كافياً للحكم على كفاءة البنوك في مجال تحسين إيراداته، والسبب في ذلك يعود إلى وجوب أن ينسب صافي الدخل إلى كل من إجمالي الموجودات، وحقوق الملكية لمعرفة مدى ربحية هذه الموجودات، وكذلك العائد الذي سيحصل عليه المساهمون كما يتضح مما يلي:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: تحليل الربحية في البنوك التجارية المحلية:

تهدف البنوك التجارية إلى تعظيم ثروة الملاك، من خلال قدرتها على تحقيق الأرباح، وفيما يلي تحليل وقياس ربحية البنوك باستخدام ثلاث طرق (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم).

أ. العائد على الموجودات (ROA):

وهي توضح العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في توليده، ويمكن قياسه وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{الموجودات}}$$

و بالرجوع إلى البيانات الواردة في الجدولين (8،10) السابقين يمكن إظهار معدل العائد على الموجودات كما يلي:

جدول رقم (11):

معدل العائد على إجمالي الموجودات للبنوك التجارية المحلية

السنة	ROA
2008	1.4%
2009	2.1%
2010	1.9%
2011	1.9%
2012	1.8%
2013	1.7%
2014	1.7%

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول السابق:

أن معدل العائد على الموجودات للبنوك عينة الدراسة قد نما من 1.4% إلى 2.1% في عام 2009 إلا أنه تراجع في عام 2010 ليصل إلى 1.9%، ثم إلى 1.8% في عام 2012، ليستقر في عامي 2013، 2014 عند معدل 1.7%، يرجع إستقرار نسبة هذا المعدل في السنوات الأخيرة إلى نمو صافي الأرباح بنسبة تتماشى مع نمو موجودات البنوك.

ب.العائد على حقوق الملكية (ROE):

يعتبر هذا المؤشر أداة مناسبة للحكم على قدرة البنوك على تعظيم ثروة ملاكها، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (9) والجدول رقم (10) السابق ذكرهما يتبين معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية كما يلي:

جدول رقم (12):

معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية

السنة	ROE
2008	8.9%
2009	14.6%
2010	14.4%
2011	14.2%
2012	14.1%
2013	14.5%
2014	13.7%

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول ما يلي:

أن معدل العائد على حقوق الملكية قد نما من 8.9% سنة 2008 إلى 14.6% في عام 2009، إلا أن هذه النسبة انخفضت بشكل محدود في الأعوام التالية لتستقر عند حدود 14%، مما يدل على كفاءة قرار الإستثمار والتشغيل في هذه البنوك.

ج. معدل العائد على السهم (EPS):

يقيس هذا المعدل حصة السهم الواحد من الأرباح، ويعتبر موجها لحركة الإستثمارات ويقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{عدد الاسهم العادية}}$$

والجدول التالي يبين معدل العائد على السهم للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2014.

جدول رقم (13):

معدل العائد على السهم للبنوك التجارية المحلية

سنة	EPS
2008	10.7%
2009	18.4%
2010	18.4%
2011	18.3%
2012	18.8%
2013	20.4%
2014	19.8%

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول السابق أن معدل العائد على السهم للبنوك التجارية المحلية إرتفع خلال العام 2009 من 10.7% إلى 18.4%، وتم المحافظة على هذا المعدل حتى عام 2013 لينمو إلى 20.4%، ويشير ذلك إلى كفاءة إدارة البنوك في استخدام الأموال، الأمر الذي يساهم في تعزيز مكانتها والإرتقاء بالعمل المصرفي الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تحليل معدل كفاية رأس المال للبنوك التجارية المحلية:

يتم إحتساب معدل كفاية رأس المال وفق مقررات بازل من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الاساسي + رأس المال المساند}}{\text{مجموعة التعهدات و الإلتزامات بطريقة مرجحة الخطر}}$$

وقدد حددت سلطة النقد الفلسطينية معدل كفاية رأس المال وفقاً لتعليماتها الصادرة في بهذا الخصوص (2009/7) بنسبة 12%، وهي أعلى من النسبة المقرر من قبل لجنة بازل (8%) وذلك لخصوصية الواقع الفلسطيني، كما تقوم البنوك التجارية بإحتساب هذه النسبة وفق مقررات بازل (1).

يوضح الجدول التالي معدل كفاية رأس المال للبنوك التجارية المحلية (عينة الدراسة) خلال الفترة من 2008 وحتى 2014.

جدول رقم (14):

معدل كفاية راس المال للبنوك التجارية المحلية

سنة	CRA
2008	35.6%
2009	28.7%
2010	25.0%
2011	22.1%
2012	22.4%
2013	21.2%
2014	20.4%
المتوسط العام	**25%**

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن نسبة كفاية رأس مال البنوك التجارية المحلية أعلى من النسبة المقررة من قبل سلطة النقد وهي 12%.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال في عام 2008 نحو 35%، وانخفضت النسبة إلى 28.7% في عام 2009، لتستمر في الإنخفاض حتى بلغت في عام 2014 نحو 20.4%.
- أن تراجع نسبة كفاية رأس المال خلال السنوات الأخيرة يفسر الزيادة التي حدثت في كل من معدل العائد على السهم ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات السابق الإشارة إليهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.6 تحليل البيانات المالية ومؤشراتها المالية والإحصائية لكل بنك من بنوك عينة الدراسة:

أولاً: تطور البيانات المالية للبنوك:

فيما يلي تحليلاً لتطور أداء البنوك التجارية المحلية في فلسطين خلال الفترة المالية موضوع الدراسة:

1. بنك فلسطين:

فيما يلي جدول يوضح تطور أداء بنك فلسطين خلال الفترة من عام 2008-2014.

جدول رقم (15):

تطور أداء بنك فلسطين

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الميزانية العمومية							
نقد في الصندوق ولدى البنوك	69.5	132.5	178.4	128.9	212.7	423.5	160.0
أرصدة لدى بنوك وسلطة النقد	546.8	533.1	503.6	515.3	599.8	565.6	768.0
الإستثمارات في الأوراق المالية	105.8	233.9	272.4	234.2	157.5	193.1	275.4
تسهيلات ائتمانية (صافي)	279.5	340.5	544.5	719.6	975.9	1099.7	1147.4
صافي ممتلكات وعقارات	24.6	29.0	29.8	38.9	38.8	39.6	48.0
موجودات أخرى	19.5	14.0	16.4	16.4	16.4	16.4	16.4
مجموع الموجودات	**1045.8**	**1283.0**	**1545.0**	**1654.0**	**2004.5**	**2348.1**	**2424.8**
ودائع وأرصدة سلطة النقد والبنوك	41.89	67.8	61.80	81.51	136.41	232.61	24.84
ودائع العملاء	808.16	978.95	1,208.30	1,242.78	1,488.57	1,668.54	1,908.48
ودائع تأمينات نقدية أخرى	32.34	37.74	45.53	53.79	65.92	77.03	154.04
مخصصات	19.81	27.64	35.71	45.56	59.08	74.28	19.35
مطلوبات متداولة أخرى	20.4	20.08	29.82	35.92	33.53	43.57	37.96
اجمالي المطلوبات	**922.6**	**1132.21**	**1381.16**	**1459.56**	**1783.51**	**2096.03**	**2144.67**
رأس المال المدفوع (أسهم عادية	81.4	100	100	120	134	150	160

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الاحتياطات	41.76	50.83	63.88	74.38	86.97	102.02	120.1
مجموع حقوق المساهمين	**123.17**	**150.82**	**163.88**	**194.4**	**220.97**	**252.02**	**280.11**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**1,045.78**	**1,283.02**	**1,545.04**	**1,653.96**	**2,004.49**	**2,348.05**	**2,424.77**
قائمة الدخل							
صافي الفوائد	39.18	39.72	46.49	58.22	63.53	75.92	75.47
صافي العمولات	9.24	13.15	15.35	17.76	21.17	23.7	27.07
أرباح موجودات وأدوات مالية	-2.82	0.15	1.35	0.11	-0.32	0.64	-0.4
إيرادات تشغيلية أخرى	8.81	13.51	12.7	11.78	11.32	10.54	14.59
مجموع الإيرادات التشغيلية (+)	**54.41**	**66.52**	**75.9**	**87.88**	**95.7**	**110.8**	**116.73**
مجموع الإيرادات والأرباح الاخرى (+)	5.22	-1.98	2.57	0.97	7.1	1.89	3.55
مجموع المصاريف التشغيلية (-)	5.73	2.59	3.38	4.68	6.02	6.41	8.02
مجموع المصاريف العمومية (-)	25	28.4	36.85	41.98	46.4	52.36	60.11
صافي الدخل قبل الضرائب	**28.55**	**33.09**	**37.73**	**41.87**	**49.97**	**53.04**	**51.66**
ضريبة الدخل	4.94	6.16	7.61	7.89	11.62	12.6	11.44
صافي الربح	**23.61**	**26.93**	**30.12**	**33.98**	**38.35**	**40.44**	**40.22**

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

نمت موجودات بنك فلسطين في عام 2009 بنسبة 23% عما كانت عليه في عام 2008 فقد بلغت مع نهاية عام 2009 حوالي 1283 مليون دولار لتواصل النمو حتى بلغت مع نهاية عام 2014 إلي 2424.8 مليون دولار، أي بزيادة بلغت نحو 76 مليون دولار عما كانت عليه في نهاية عام 2013، وتعكس هذه الزيادة النمو المستمر لموجودات البنك رغم الأوضاع الإقتصادية والسياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير المستقرة، بينما حققت ودائع العملاء مع نهاية عام 2014 نمو بنسبة 14% عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت مع نهاية عام 2014 حوالي 1908 مليون دولار أمريكي في حين كانت بنهاية عام 2013 حوالي 1668 مليون دولار أمريكي أي بزيادة حوالي 240 مليون دولار أمريكي، فيما نمت التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2014 بما نسبته 4% عما كانت عليه في عام 2013 أي بزيادة تقدر بحوالي 48 مليون دولار أمريكي، بينما حقق البنك مع نهاية عام 2014 نمواً في حقوق الملكية بنسبة 11% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت حوالي 280 مليون دولار، بينما بلغت في عام 2013 حوالي 252 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 28 مليون دولار، كما حقق المصرف مع نهاية عام 2014 أرباحاً صافية قبل الضرائب قدرها 51.6 مليون دولار، لذلك يتصدر المرتبة الأولى في تحقيق الأرباح على مستوى البنوك التجارية المحلية.

2. البنك التجاري الفلسطيني:

فيما يلي جدول يوضح تطور أداء البنك خلال الفترة من عام 2008-2014.

جدول رقم (16):

تطور أداء البنك التجاري الفلسطيني

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الميزانية العمومية							
نقد في الصندوق ولدى البنوك	51.03	57.49	58.22	73.37	63.45	101.01	108.47
أرصدة لدى بنوك وسلطة النقد	15.1	12.29	23.06	11.38	26.49	18.63	18.25
الإستثمارات في الأوراق المالية	17.7	21.9	31.7	18.9	13.6	8.3	13.4
تسهيلات ائتمانية (صافي)	14.96	31.99	49.49	56.45	74.16	99.48	128.79
صافي ممتلكات وعقارات	1.6	3.18	3.96	4.94	4.59	4.57	4.66
موجودات اخرى	4.91	5.16	5.05	3.78	3.88	5.29	5.86
مجموع الموجودات	**105.34**	**132.03**	**171.5**	**168.8**	**186.17**	**237.3**	**279.42**
ودائع وأرصدة سلطة النقد والبنوك	1.33	12.42	26.71	19.26	28.12	46.28	64.55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
155.31	142.91	110.52	105.82	103.36	82.7	69.63	ودائع العملاء
14.26	13.28	12.6	9.48	7.45	5.63	5.83	ودائع تأمينات نقدية أخرى
1.82	1.92	1.95	2.52	2.29	2.07	1.52	مخصصات
2.88	2.07	2.29	1.78	2.61	1.54	1.67	مطلوبات متداولة أخرى
1.7	2.42	2.61	1.88	1.19	1.42	1.62	قروض طويلة الاجل
240.52	**208.87**	**158.1**	**140.74**	**143.62**	**105.78**	**81.59**	**اجمالي المطلوبات**
30.03	30.03	30.03	30.03	30.03	30.03	30.03	راس المال المدفوع (أسهم عادية)
8.88	-1.6	-1.96	-1.96	-2.15	-3.77	-6.28	اجمالي الاحتياطات
38.9	**28.43**	**28.07**	**28.07**	**27.88**	**26.25**	**23.75**	**مجموع حقوق المساهمين**
279.42	**237.3**	**186.17**	**168.8**	**171.5**	**132.03**	**105.34**	**مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين**
							قائمة الدخل
6.87	5.57	5.25	4.93	4.54	3.46	3.34	صافي الفوائد
1.58	1	0.89	0.9	0.85	0.85	0.73	صافي العمولات
0.24	0.39	-0.98	0.02	1.19	0.89	-0.25	أرباح موجودات وأدوات مالية
1.54	0.61	0.88	0.62	0.46	0.76	0.15	ايرادات تشغيلية أخرى
10.24	**7.58**	**6.04**	**6.48**	**7.04**	**5.96**	**3.98**	**مجموع الايرادات التشغيلية (+)**
		0.19					**مجموع الايرادات والارباح الأخرى(+)**
0.93	0.7	0.38	0.58	0.24	-0.27	0.62	مجموع المصاريف التشغيلية**(-)**
8.08	6.69	5.79	5.06	4.64	3.72	3.14	مجموع المصاريف العمومية **(-)**
1.22	**0.2**	**0.06**	**0.83**	**2.16**	**2.5**	**0.22**	**صافي الدخل قبل الضرائب**
0.27	0.08		0.24	0.36	0.5		ضريبة الدخل
0.95	**0.11**	**0.06**	**0.59**	**1.79**	**2**	**0.22**	**صافي الربح**

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نمت موجودات المصرف في نهاية عام 2014 بنحو 18% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 279.4 مليون دولار، بينما كانت في عام 2013 حوالي 237.3 مليون دولار، وذلك بزيادة قدرتها 42 مليون دولار، وتعكس هذه الزيادة نمو المصرف المستمر رغم الأوضاع غير المستقرة، بينما حققت ودائع العملاء في نهاية عام 2014 نمواً بما نسبته 9% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 155.3 مليون دولار، بينما بلغت في عام 2013 حوالي 142.9 مليون دولار أي بزيادة قيمتها 12.4 مليون دولار، فيما نمت التسهيلات الائتمانية للمصرف في نهاية عام 2014 بما نسبته 29% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 128.7 مليون دولار، بينما بلغت في عام 2013 حوالي 99.4 مليون دولار أي بزيادة قيمتها 29.3 مليون دولار، كما بلغ قيمة رأس المال المدفوع مع نهاية عام 2014 حوالي 30.03 مليون دولار وهو أقل من القيمة المحددة من قبل سلطة النقد وهي 50 مليون دولار أمريكي، بينما حقق المصرف في نهاية عام 2014 نمواً في حقوق ملكيته بما نسبته 37% عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 38.9 مليون دولار في حين بلغت عام 2013 حوالي 28.4 مليون دولار أي بزيادة قيمتها 10.5 مليون دولار، وقد حقق البنك مع نهاية عام 2014 أرباح صافية قيمتها 0.95 مليون دولار، وهو يأتي بالمرتبة الخامسة في تحقيق الأرباح على مستوى البنوك التجارية المحلية في فلسطين.

3. بنك الإستثمار الفلسطيني:

فيما يلي جدول يوضح تطور أداء البنك خلال الفترة من عام 2008-2014.

جدول رقم (17):

تطور أداء بنك الاستثمار الفلسطيني

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العمومية الميزانية							
نقد في الصندوق ولدى البنوك	54.65	65.11	46.48	68.93	80.59	92.5	90.08
أرصدة لدى بنوك وسلطة النقد	86.43	76.18	91.17	54	36.11	52.84	91.48

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
7.2	6.6	14.0	15.8	15.7	12.9	11.4	الإستثمارات في الأوراق المالية
101.47	98.76	94.78	78.51	95.36	81.1	51.43	تسهيلات ائتمانية (صافي)
15.27	19.22	19.18	5.78	-	-	-	تمويل وإستثمار (صافي)
10.71	6.26	6.48	6.43	6.53	4.12	4.08	صافي ممتلكات وعقارات
4.64	12.24	7.51	14.02	9.31	6.23	6.64	موجودات أخرى
320.81	**288.41**	**258.69**	**243.48**	**264.54**	**245.62**	**214.61**	**مجموع الموجودات**
43.78	30.62	33.24	36.97	41.7	49.01	24.24	ودائع وأرصدة سلطة النقد والبنوك
184.28	167.29	138.05	117.64	136.02	112.9	104.71	ودائع العملاء
14.86	14.83	14.14	18.71	20.57	18.3	18.03	ودائع تأمينات نقدية أخرى
2.36	2.18	2.28	2.44	2.25	2.55	2.42	مخصصات
6.92	5.55	5.04	3.32	2.24	1.77	3.57	مطلوبات متداولة أخرى
252.2	**220.47**	**192.76**	**179.07**	**202.79**	**184.54**	**152.97**	**اجمالي المطلوبات**
55	53	53	53	50	40	40	رأس المال المدفوع (أسهم عادية)
11.47	11.3	10.25	9.76	12.13	18.17	17.18	اجمالي الاحتياطات
68.61	**67.94**	**65.93**	**64.41**	**61.76**	**61.08**	**61.64**	**المساهمين مجموع حقوق**
320.81	**288.41**	**258.69**	**243.48**	**264.54**	**245.62**	**214.61**	**مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين**
							قائمة الدخل
8.97	9.13	7.75	7.76	7.86	6.32	6.98	صافي الفوائد
2.87	2.62	2.36	2.17	2.69	2.3	1.9	صافي العمولات
0.43	0.51	0.46	0.66	0.66	0.73	0.49	ايرادات تشغيلية أخرى
12.27	**12.26**	**6.04**	**10.59**	**11.21**	**9.35**	**9.37**	**مجموع الايرادات التشغيلية(+)**
1.95	**1.72**	**1.9**	**2.3**	**0.97**	**0.89**	**1.72**	**مجموع الايرادات والارباح (+) الأخرى**
1.23	2.16	2.36	2.2	2.28	0.55	0.58	مجموع المصاريف التشغيلية(-)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع المصاريف العمومية (-)	4.4	4.56	6.22	7.27	5.79	8.21	9.1
مجموع المصاريف والخسائر الأخرى (-)	2.01	0.31	1.61	0.4	0	0.74	0.09
ضريبة القيمة المضافة (-)	0	1.07	0.6	0.23	0.34	0.42	0.45
الضرائب صافي الدخل قبل	**4.09**	**3.75**	**1.46**	**2.8**	**-0.56**	**2.45**	**3.34**
ضريبة الدخل	1.14	0.82	0.67	0.24	0.37	0.49	0.51
صافي الربح	**2.95**	**2.93**	**0.79**	**2.55**	**-0.93**	**1.96**	**2.83**

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

نمت موجودات المصرف في نهاية عام 2014 بنحو 11% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 320.8 مليون دولار، بينما كانت في عام 2013 حوالي 288.4 مليون دولار، وذلك بزيادة قدرتها 32 مليون دولار، وتعكس هذه الزيادة نمو المصرف المستمر رغم الأوضاع الغير مستقرة، كما حققت ودائع العملاء في نهاية عام 2014 نمواً بما نسبته 10% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 184.2 مليون دولار، بينما بلغت في عام 2013 حوالي 167.2 مليون دولار أي بزيادة قيمتها 17 مليون دولار، فيما نمت التسهيلات الائتمانية للمصرف في نهاية عام 2014 بما نسبته 3% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 101.4 مليون دولار، بينما بلغت في عام 2013 حوالي 98.7مليون دولار أي بزيادة قيمتها 2.7 مليون دولار، كما حقق المصرف في نهاية عام 2014 نمواً في حقوق ملكيته بما نسبته 1% عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 68.61 مليون دولار في حين بلغت عام 2013 حوالي 67.94 مليون دولار أي بزيادة قيمتها 0.67 مليون دولار، وقد حقق البنك مع نهاية عام 2014 أرباحاً صافية قيمتها 2.83 مليون دولار، وهو يأتي بالمرتبة الرابعة في تحقيق الأرباح على مستوى البنوك التجارية المحلية في فلسطين.

4. بنك القدس للتنمية والإستثمار:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يلي جدول يوضح تطور أداء البنك خلال الفترة من عام 2008-2014.

جدول رقم (18):

تطور أداء بنك القدس للتنمية والاستثمار

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الميزانية العمومية							
نقد في الصندوق ولدى البنوك	18.24	17.8	28.81	46.78	77.59	46.51	49.93
أرصدة لدى بنوك وسلطة النقد	86.17	157.09	153.49	93.41	66.22	137.33	200.24
الإستثمارات في الأوراق المالية	4.5	5.7	8.4	7.5	7.8	21.0	31.8
تسهيلات ائتمانية (صافي)	128.52	121.19	198.95	288.38	292.86	287.35	336.17
صافي ممتلكات وعقارات	6.5	12.4	13.3	19.3	19.3	18.9	-
موجودات أخرى	15.56	15.89	23.61	12.36	17.1	21.52	28.67
مجموع الموجودات	**259.55**	**330.13**	**426.53**	**467.68**	**480.91**	**532.58**	**646.85**
ودائع وأرصدة سلطة النقد والبنوك	53.78	59.99	58.56	66.78	59.21	34.21	70.4
ودائع العملاء	145.7	201.81	287.22	315.73	334.26	401.18	494.23
ودائع تأمينات نقدية أخرى	12.12	15.27	20.31	22.35	19.35	19.28	22.75
مخصصات	1.34	2.13	2.97	4.69	-	-	-
مخصصات طويلة الاجل	-	-	-	-	5.38	5.31	4.11
مطلوبات متداولة أخرى	2.65	4.17	7.05	3.55	4.72	7.61	7.32
اجمالي المطلوبات	**215.59**	**283.37**	**376.1**	**413.1**	**422.92**	**467.59**	**598.81**
رأس المال المدفوع (أسهم عادية)	50	50	50	50	50	50	50
اجمالي الاحتياطات	2.69	3.15	5.49	8.01	8.83	11.33	12.43
مجموع حقوق المساهمين	**43.96**	**46.76**	**50.43**	**54.58**	**57.99**	**64.99**	**70.55**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**259.55**	**330.13**	**426.53**	**467.68**	**480.91**	**532.58**	**669.36**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قائمة الدخل							
صافي الفوائد	6.46	9.1	11.43	15.66	16.17	18.59	21.76
صافي العمولات	1.9	3.47	3.43	5.14	4.97	4.29	6.61
ايرادات تشغيلية أخرى	0.59	1.52	1.43	2.35	2.79	2.82	4.31
(+) مجموع الايرادات التشغيلية	**8.95**	**14.09**	**16.29**	**23.15**	**6.04**	**25.7**	**32.68**
(+) مجموع الايرادات والارباح الأخرى	**-2.26**	**0.22**	**0.16**	**0.81**	**0.01**	**0.1**	**0.24**
مجموع المصاريف التشغيلية(-)	4.16	3.77	1.95	5.85	5.98	5.61	8.7
مجموع المصاريف العمومية (-)	7.54	6.26	8.14	11.59	5.79	12.9	13.99
مجموع المصاريف والخسائر الأخرى (-)	0.15	-	-	-	-	-	-
صافي الدخل قبل الضرائب	**-5.15**	**4.28**	**6.35**	**6.53**	**-5.72**	**7.28**	**10.23**
ضريبة الدخل	0.82	1.6	1.95	1.95	1.75	2.68	3
تعديلات سنوات سابقة	-	-	-	-	0.51	0.14	-
صافي الربح	**-5.97**	**2.68**	**4.4**	**4.58**	**-6.96**	**4.74**	**7.23**

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

نمت موجودات المصرف في نهاية عام 2014 بما نسبته 21% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 646.8 مليون دولار، بينما كانت في عام 2013 حوالي 532.5 مليون دولار، وذلك بزيادة قدرتها 114 مليون دولار، كما حققت ودائع العملاء في نهاية عام 2014 نمواً بنحو 23% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 494.2 مليون دولار، بينما بلغت في عام 2013 حوالي 401 مليون دولار أي بزيادة قدرها 93 مليون دولار، كما نمت التسهيلات الائتمانية للمصرف في نهاية عام 2014 بما نسبته 17% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 336.1 مليون دولار، بينما بلغت في عام 2013 حوالي 287.3 مليون دولار أي بزيادة قيمتها 48.8 مليون دولار، كما حقق المصرف في نهاية عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2014 نمواً في حقوق ملكيته بما نسبته 91% عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 70.5مليون دولار في حين بلغت عام 2013 حوالي 64.9 مليون دولار أي بزيادة قيمتها5.6 مليون دولار، بينما حقق البنك مع نهاية عام 2014 أرباح صافية قيمتها 7.23 مليون دولار، وهو يأتي بالمرتبة الثانية في تحقيق الأرباح على مستوى البنوك التجارية المحلية في فلسطين.

5. البنك الوطني:

فيما يلي جدول يوضح تطور أداء البنك خلال الفترة من عام 2008-2014.

جدول رقم (19):

تطور أداء البنك الوطني

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الميزانية العمومية							
نقد في الصندوق ولدى البنوك	5.99	26.16	22.5	13.05	34.57	33.08	30.27
أرصدة لدى بنوك وسلطة النقد	38.08	70.33	75.22	128.04	133.14	208.13	285.06
الإستثمارات في الأوراق المالية	5.1	6.2	4.5	8.2	5.4	5.6	6.1
تسهيلات ائتمانية (صافي)	40.04	45.85	43	76.3	142.79	228.29	298.63
صافي ممتلكات وعقارات	8.43	9	6.83	12.49	24.87	34.02	40.06
موجودات أخرى	2.31	5.11	6.14	9.34	10.11	20.44	19.82
مجموع الموجودات	**99.94**	**162.66**	**158.14**	**247.4**	**350.89**	**529.6**	**679.91**
ودائع وأرصدة سلطة النقد والبنوك	29.13	51.69	44.52	78.53	63.41	131.17	154.96
ودائع العملاء	31.77	64.13	66.99	115.89	183.08	250.95	353.82
ودائع تأمينات نقدية أخرى	5	7.82	7.05	6.3	10.4	9.63	14.29
مخصصات	0.49	0.68	0.61	0.07	0.97	1.54	1.75
مطلوبات متداولة أخرى	1.23	1.98	2.4	6.62	7.39	7.4	23.99
ودائع تأمينات نقدية أخرى	5.58	7.22	6.25	7.49	22.69	42.05	35.57
مخصصات طويلة الاجل	0.26	0.38	0.39	0.58	0.88	1.13	1.45

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قروض طويلة الاجل	-	-	1.2	2.67	10.73	30.76	14.06
اجمالي المطلوبات	**73.45**	**133.9**	**129.41**	**218.14**	**299.57**	**474.63**	**599.9**
رأس المال المدفوع (أسهم عادية)	29.87	29.87	29.87	29.88	49.88	49.88	70.97
اجمالي الاحتياطات	0.74	1.07	1.15	1.78	3.46	6.88	7.98
الاثر المتراكم للتغيرات في القيمة العادلة	-0.38	0.03	-0.21	-0.25	-2.26	-2.27	-2.75
ارباح محتجزة (مجمعة)	-3.74	-2.21	-2.08	-2.14	0.26	0.48	3.81
مجموع حقوق المساهمين	**26.49**	**28.76**	**28.73**	**29.26**	**51.32**	**54.97**	**80.01**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**99.94**	**162.66**	**158.14**	**247.4**	**350.89**	**529.6**	**679.91**

قائمة الدخل							
صافي الفوائد	2.69	3.59	3.71	4.1	6.99	9.36	12.61
صافي العمولات	0.62	0.73	0.85	1.41	2.08	2.86	3.17
ايرادات تشغيلية أخرى	0.27	0.35	0.08	0.74	1.19	1.45	1.78
أرباح موجودات وأدوات مالية	0.66	0.73	0.44	0.3	0.43	0.94	1.46
(+) مجموع الايرادات التشغيلية	**4.23**	**5.4**	**5.08**	**6.55**	**6.04**	**14.6**	**19.02**
(+) مجموع الايرادات والارباح الأخرى	**-3.66**	**0.91**	**0.37**	**0.32**	**0.2**	**0.85**	**0.45**
مجموع المصاريف التشغيلية(-)	3.03	3.46	4.54	5.24	6.79	9.15	13.54
مجموع المصاريف العمومية (-)	0.41	0.57	0.7	0.85	5.79	1.19	0.01
مجموع المصاريف والخسائر الأخرى (-)	0.01	-	-	-	-	-	-
صافي الدخل قبل الضرائب	**-2.88**	**2.28**	**0.21**	**0.78**	**-6.34**	**5.12**	**5.93**
ضريبة الدخل	0.37	0.43	-	0.21	1	1.52	1.49
صافي الربح	**-3.25**	**1.85**	**0.21**	**0.57**	**-7.34**	**3.6**	**4.44**

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نمت موجودات المصرف في نهاية عام 2014 بما نسبته 28% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 679.9 مليون دولار، بينما كانت في عام 2013 حوالي 529.6 مليون دولار، وذلك بزيادة قدرتها 150.3 مليون دولار، وقد نمت ودائع العملاء في نهاية عام 2014 بقيمة 102.9 مليون دولار عما كانت عليه في عام 2013، فيما نمت التسهيلات الائتمانية للمصرف في نهاية عام 2014 بما نسبته 31% عما كانت عليه عام 2013 حيث بلغت في عام 2014 ما قيمته 298.6 مليون دولار، بينما بلغت في عام 2013 حوالي 228.2 مليون دولار أي بزيادة قيمتها 70.4 مليون دولار، كما حقق المصرف في نهاية عام 2014 نمواً في حقوق ملكيته بلغت 80 مليون دولار مقارنة بعام 2013 بزيادة قدرها 25 مليون دولار، بينما حقق البنك مع نهاية عام 2014 أرباح صافية قيمتها 4.44 مليون دولار، وهو يأتي بالمرتبة الثالثة في تحقيق الأرباح على مستوى البنوك التجارية المحلية في فلسطين.

ثانياً: المؤشرات المالية والإحصائية لأداء البنوك وفق متغيرات الدراسة:

تم إدخال البيانات المالية للبنوك التجارية على البرنامج الإحصائي SPSS والمتعلقة بالمتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال (CAR)) لتحديد أثر العلاقة مع الربحية ممثلة في المتغيرات (العائد على الموجودات (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على السهم (EPS))، وقد تم استخدام إختبار بيرسون (Person Correlation) لتحديد وتحليل العلاقة، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (20):

نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة لكل بنك تجاري على حدة

#	البنك	المتغيرات التابعة	المتغير المستقل كفاية رأس المال (CAR)					
			معامل الإرتباط R-	معامل التحديد R-square	قيمة F	Sig. F	معاملات معادلة الإنحدار	
							Constant متغير ثابت	(x) متغير المستقل(CRA)
1	بنك فلسطين	ROA	0.696	0.485	4.704	0.082	0.018	0.041
		ROE	0.458	0.210	1.329	0.301	0.183	0.221
		EPS	-0.131	0.017	0.087	0.779	0.363	-0.076

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

#	البنك	المتغيرات التابعة	المتغير المستقل كفاية رأس المال (CAR)					
			معامل الإرتباط R-	معامل التحديد R-square	قيمة F	Sig. F	معاملات معادلة الإنحدار	
							Constant متغير ثابت	(x) متغير المستقل(CRA)
2	بنك الإستثمار الفلسطيني	ROA	0.829	0.687	10.978	0.210	-0.210	0.094
		ROE	0.886	0.786	18.348	0.008	-0.069	0.336
		EPS	0.882	0.733	17.466	0.009	-0.143	0.602
3	بنك القدس للتنمية والإستثمار	ROA	-0.664	0.441	3.943	0.104	0.062	-0.229
		ROE	-0.744	0.464	6.194	0.055	0.500	-1.797
		EPS	-0.847	0.661	12.675	0.016	0.617	-2.217
4	البنك التجاري الفلسطيني	ROA	0.161	-0.169	0.133	0.730	0.003	0.011
		ROE	0.033	-0.199	0.006	0.944	0.034	0.012
		EPS	-0.005	-0.200	0.000	0.991	0.035	-0.002
5	البنك الوطني	ROA	-0.687	0.366	4.464	0.088	0.030	-0.106
		ROE	-0.757	0.487	6.704	0.490	0.179	-0.559
		EPS	-0.764	0.500	7.003	0.046	0.180	-0.548

وحول البيانات السابقة يتضح ما يلي:

أولاً: بنك فلسطين:

- بلغ معامل الإرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) ما قيمته (0.696) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، كما بلغ معامل التحديد 0.485 الأمر الذي يشير إلى أن ما نسبته 48.5 % من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين لا توجد علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.F(0.082) وهي أكبر من 0.05.

ويرجع ذلك لجهود البنك في المحافظة على معدل كفاية رأس المال ليكون أعلى من المتوسط العام للبنوك والبالغ (25%)، مع المحافظة في الوقت نفسه على جودة المحفظة الائتمانية.

- بلغ معامل الإرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية ما قيمته (0.458) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بينهما، كما بلغ معامل التحديد (0.210)، الأمر الذي يشير إلى أن ما نسبته 21% من التغير في المتغير التابع ناتج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين لا توجد علاقة خطية بينهما حيث كانت قيمة sig.F (0.301) وهي أكبر من 0.05.

- بلغ معامل الإرتباط (0.131 –) بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على السهم) مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما، كما بلغ معامل التحديد 0.017 مما يدل على أن ما نسبته 1.7 % من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين لا توجد علاقة خطية بينهما حيث كانت قيمة sig.F(0.077) وهي أكبر من 0.05.

ثانياً: بنك الإستثمار الفلسطيني:

- بلغ معامل الإرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) ما قيمته (0.829) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، كما بلغ معامل التحديد (0.687) مما يدل على أن ما نسبته 68.7 % من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين تظهر النتائج عدم وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.F(0.21) وهي أكبر من 0.05.

ويرجع ذلك إلى جهود البنك في المحافظة على معدل كفاية رأس المال يكون أعلى من المتوسط العام للبنوك والبالغ (25%)، مع المحافظة في الوقت نفسه على جودة المحفظة الائتمانية.

- بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية ما قيمته (0.886) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بينهما، كما بلغ معامل التحديد (0.786) مما يدل على أن ما نسبته 78.6 % من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين تظهر النتائج وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.F(0.008) للإنحدار وهي أقل من 0.05.
- بلغ معامل الإرتباط (0.882) بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على السهم) مما يشر إلى وجود علاقة طردية بينهما، كما بلغ معامل التحديد 0.733 مما يدل على أن ما نسبته 73.3 % من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير المستقل، في حين تظهر النتائج وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.F للانحدار (0.009) وهي أقل من 0.05.

ثالثاً: بنك القدس للتنمية والإستثمار:

- بلغ معامل الإرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) ما قيمته (0.664-) مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، كما بلغ معامل التحديد (0.441) مما يدل على أن ما نسبته 44.1% من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين تظهر النتائج عدم وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.F(0.104) للإنحدار وهي أكبر من 0.05.
- بلغ معامل الإرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية ما قيمته (0.744-) مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما، كما بلغ معامل التحديد (0.464) مما يدل على أن ما نسبته 46.4% من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين تظهر النتائج عدم وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.F للانحدار (0.055) وهي أكبر من 0.05.
- بلغ معامل الارتباط (0.847-) بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على السهم) مما يشر إلى وجود علاقة عكسية بينهما، كما بلغ معامل التحديد (0.661) مما يدل على أن ما نسبته 66.1 % من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين تظهر النتائج على وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.F(0.016) للإنحدار وهي أقل من 0.05.

رابعاً: البنك التجاري الفلسطيني:

- بلغ معامل الإرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) ما قيمته (0.161) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، كما بلغ معامل التحديد (0.169) مما يدل على أن ما نسبته 16.9% من التغير في المتغير التابع ناتج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين تظهر النتائج عدم وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.F(0.73) للإنحدار وهي أكبر من 0.05.

ويرجع ذلك إلى جهود البنك في المحافظة على معدل كفاية رأس المال يكون أعلى من المتوسط العام للبنوك والبالغ (25%)، مع المحافظة في الوقت نفسه على جودة المحفظة الائتمانية.

- بلغ معامل الإرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية ما قيمته (0.033) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بينهما، كما بلغ معامل التحديد (0.199) مما يدل على أن ما نسبته 19.9% من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين تظهر النتائج عدم وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.Fللانحدار (0.944) وهي أكبر من 0.05.
- بلغ معامل الإرتباط (0.005−) بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على السهم) مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما، كما بلغ معامل التحديد 0.2 مما يدل على أن ما نسبته 20 % من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين تظهر النتائج على عدم وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.F0.991 وهي أكبر من 0.05.

خامساً: البنك الوطني:

- بلغ معامل الإرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) ما قيمته (0.687−) مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، كما بلغ معامل التحديد 0.366 مما يدل على أن ما نسبته 36.6% من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين تُظهر النتائج عدم وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.F0.088 وهي أكبر من 0.05.
- بلغ معامل الإرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية ما قيمته (0.757−) مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما، كما بلغ معامل التحديد يساوي 0.487 مما يدل على أن ما نسبته 48.7% من التغير في المتغير التابع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين تظهر النتائج عدم وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة 0.490sig.F وهي أكبر من 0.05.

- بلغ معامل الإرتباط (0.764−) بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على السهم) مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما، كما بلغ معامل التحديد 0.500 مما يدل على أن ما نسبته 50% من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، في حين تظهر النتائج وجود علاقة خطية بينهما حيث بلغت قيمة sig.F(0.046) وهي أقل من 0.05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.7 اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإعادة إدخال البيانات المتعلقة بالبنوك السابقة مجتمعه بهدف تحديد وتحليل العلاقة بين المتغيرات، وذلك من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية (معامل الإرتباط الخطي لبيرسون، معادلة خط الإنحدار البسيط) وفقا للنموذج التالي:

$$ROA = \alpha + b\ (X)$$

$$ROE = \alpha + b\ (X)$$

$$EPS = \alpha + b\ (X)$$

- حيث أن:

ROA : المتغير التابع هو معدل العائد على الموجودات.

ROE : المتغير التابع هو معدل العائد على حقوق الملكية.

EPS : المتغير التابع هو معدل العائد على السهم.

X : المتغير المستقل هو معدل كفاية رأس المال.

a : القيمة الثابتة.

b : ميل خط الإنحدار وتشير إلى مقدار التغير الذي يحدث في المتغير التابع نتيجة للتغير المستقل بوحدة واحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ **اختبار الفرضية الأولى:**

تنص الفرضية: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة العائد على الموجودات عند مستوى دلالة 0.05**."

جدول رقم (21):

تحليل نتائج الإرتباط بين معدل كفاية رأس المال و معدل العائد على الموجودات

المتغير المستقل	المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات)								
	معامل الإرتباط – R	Sig. R	معامل التحديد R– square	قيمة F	Sig. F	معادلة الانحدار			
						Constant	Sig. Constant	x (CAR)	Sig. (x)
كفاية رأس المال (CAR)	−0.360	0.045	0.044	450.0	0.427	0.022	0.004	−0.150	0.427

أظهرت نتائج التحليل أن قيمة .Sig أقل من 0.05 وبالتالي توجد علاقة إرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) وحيث أن معامل الإرتباط بالسالب (0.36−) فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما، بمعني إنه كلما زاد المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) كلما قل المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات)، كما بلغ معامل التحديد (0.044) مما يدل على أن ما نسبته 4.4% من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، وبذلك تكون معادلة الإنحدار كالتالي:

ROA= 0.022-0.15 (CAR)

حيث يبلغ معامل المتغير الثابت (**0.022**)، ومعامل المتغير المستقل (**0.15−**)

وبناءً على ما سبق يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل كفاية رأس المال، وعليه يتم قبول الفرضية الأولى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسة (بن ناصر وقنديل، 2008)، ودراسة (الطيب و شحاتيت، 2011)، ودراسة (Ejoh، 2014)، و دراسة (Sheldon، 2013)، ودراسة (Kudinska & Konovalova، 2012)،والتي أظهرت جمعيها وجود علاقة بين معدل العائد على الموجودات ومعدل كفاية راس المال.

✓ **اختبار الفرضية الثانية:**

تنص الفرضية: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة 0.05.**"

جدول رقم (22):

تحليل نتائج الإرتباط بين معدل كفاية رأس المال و معدل العائد على حقوق الملكية

المتغير المستقل	المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)								
	معامل الإرتباط R–	Sig. R	معامل التحديد R– square	قيمة F	Sig. F	معادلة الانحدار			
						Constant	Sig. Constant	x (CAR)	Sig. (x)
كفاية رأس المال (CAR)	−0.796	0.032	0.560	8.648	0.032	0.210	0.000	−0.300	0.032

أظهرت نتائج التحليل أن قيمة .Sig أقل من 0.05 وبالتالي توجد علاقة إرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) وحيث أن معامل الإرتباط بالسالب (0.796−) فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما، بمعني أنه كلما زاد المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) كلما قل المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)، كما بلغ معامل التحديد (0.560) مما يدل على أن ما نسبته 56% من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير وباقي النسبة ترجع إلى عوامل أخرى، وبذلك تكون معادلة الإنحدار كالتالي:

(ROE= 0.21-0.30(CAR)

حيث يبلغ معامل المتغير الثابت (**0.21**)، ومعامل المتغير المستقل (**-0.30**).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على ما سبق يتضح أن هناك علاقة معنوية خطية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال، وعليه يتم قبول الفرضية.

وهذا تتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسة (عبيدات، 2008)، ودراسة (الطيب، أو شحاتيت، 2011)، ودراسة (Ejoh،2014)، ودراسة (Kudinska &Konovalova ،2012) في وجود علاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل كفاية رأس المال.

✓ **نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:**

تنص الفرضية: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة العائد على السهم عند مستوى دلالة 0.05.**"

جدول رقم (23):

تحليل نتائج الإرتباط بين معدل كفاية رأس المال و معدل العائد على السهم

المتغير المستقل	المتغير التابع (معدل العائد على السهم)								
	معامل الإرتباط R–	Sig. R	معامل التحديد R– square	قيمة F	Sig. F	معادلة الانحدار			
						Constant	Sig. Constant	x (CAR)	Sig. (x)
كفاية رأس المال (CAR)	–0.910	0.004	0.795	24.203	0.004	0.315	0.000	−0.544	0.004

أظهرت نتائج التحليل أن قيمة .Sig أقل من 0.05 وبالتالي توجد علاقة إرتباط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل العائد على السهم) وحيث أن معامل الإرتباط بالسالب (0.910–) فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما، بمعني أنه كلما زاد المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) كلما قل المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)، كما بلغ معامل التحديد (0.795) مما يدل على أن ما نسبته 79.5% من التغير في المتغير التابع ناتج عن تأثير المتغير المستقل، وبذلك تكون معادلة الإنحدار كالتالي: **EPS = 0.315- (0.544(CAR)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث بلغ معامل المتغير الثابت **(0.315)**، ومعامل المتغير المستقل **(0.544−)**.

وبناءً على ما سبق يتضح أن هناك علاقة معنوية خطية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال، وعليه يتم قبول الفرضية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً: النتائج:

بناءً على ما تم عرضه وتحليله في الإطار النظري والتطبيقي فيما يلي النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. يتأثر كل من معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم بعلاقة عكسية مع معدل كفاية رأس المال، حيث أن زيادة معدل كفاية رأس المال يؤدي إلى إنخفاض المعدلات السابقة، الأمر الذي يتطلب عدم المغالاة في زيادة نسبة كفاية رأس المال، مع العمل في الوقت نفسه على تحقيق متطلبات التوازن مع الأهداف الأخرى للبنك وهي تحقيق الربحية ممثلة في زيادة معدل العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والعائد على السهم.
2. أظهرت نتائج التحليلات الإحصائية لكل من بنك القدس للتنمية والإستثمار، والبنك الوطني وجود علاقة عكسية بين معدل كفاية رأس المال والربحية ممثله في (معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على السهم) حيث أن انخفاض معدل كفاية رأس المال يعطي مجالاً أوسع للبنك للبحث عن فرص لاستغلال الأموال المتاحة له وتوظيفها في مجالات إستثمارية مجدية في تحقيق الأرباح، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين معدل كفاية رأس المال والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية لكل من بنك فلسطين، وبنك الإستثمار الفلسطيني، والبنك التجاري، حيث حافظت تلك البنوك على معدلات مستقرة من نسب كفاية رأس المال أعلى من المتوسط العام للبنوك مع إستقرار مستوى الربحية في نفس الوقت، ويعود أسباب ذلك لجودة المحافظ الإستثمارية والائتمانية لتلك البنوك وانخفاض معدلات المخاطر المصاحبة لها.
3. وجود نمو في ربحية البنوك موضوع الدراسة مما يشير إلى دور الإدارة المصرفية بشكل عام والحرص على تنمية هذه الأرباح وتحسين كفاءتها المالية بشكل مستمر.
4. بلغ متوسط معدل كفاية رأس المال في عام 2014 لجميع البنوك نحو (20.4%)، هو أعلى من المعدل المحدد من قبل سلطة النقد والبالغ (12%)، مما يشير إلى حرص الإدارة المصرفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للبنوك في المحافظة على معدلات مرتفعة على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من عدم تحقيق الإستفادة القصوى من تشغيل جانب الموجودات.

5. عدم إلتزام البنك التجاري الفلسطيني بزيادة رأسماله المدفوع وفقاً لما حدد من قبل سلطة النقد حيث بلغ حوالي (30 مليون دولار أمريكي)، حيث يجب أن يبلغ رأس ماله المدفوع (50 مليون دولار أمريكي)، الأمر الذي يستوجب المتابعة واتخاذ ما يلزم من إجراءات من قبل سلطة النقد وإدارة البنك للالتزام بتلك التعليمات.

ثانياً: التوصيات:

1. حث البنوك التجارية على المحافظة على معدلات كفاية رأس المال وفق المعدل المقرر من قبل سلطة النقد، مع عدم المغالاة في تلك المعدلات بغرض تحقيق التوازن بين أهداف البنك ومن بينها تحقيق الربحية.
2. ضرورة متابعة جهود الإهتمام بإدارة المخاطرة المصرفية ومواكبة المستجدات المتعلقة بأساليب تحديد وإدارة المخاطر المصرفية.
3. ضرورة إعادة تقييم أسس وضوابط منح الائتمان بشكل دوري من قبل سلطة النقد ضماناً لسلامة الأداء المصرفي للبنوك والعمل على ضبط المخاطر المرافقة لها.
4. ضرورة قيام سلطة النقد باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقررات لجنة بازل (2) (3) فيما يتعلق بضوابط ومعايير إحتساب كفاية رأس المال.
5. ضرورة عقد ندوات وورش عمل للمتخصصين في البنوك التجارية محلية ودولية لمناقشة ووضع الآليات اللازمة نحو الشروع في تطبيق مقررات لجنة بازل (3)، والإستفادة من تجارب الدول التي كان لها فضل السبق في هذا المجال.
6. ضرورة قيام البنوك التجارية بالإفصاح ضمن تقاريرها المالية عن الأسس والقواعد التي يتم في ضوئها قياس وتحديد نسبة كفاية رأس المال لغرض زيادة الشفافية والوضوح أمام المستثمرين وأصحاب الودائع المصرفية تعزيزاً لمكانة المصرف وترسيخ دوره في تنمية الإقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المراجع العربية:

- أبو زعيتر، باسل، 2006، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- أحمد، محمد، 2009، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- أرسلان، رمزي،2009 ، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- بن ناصر، قنديل، 2008، **تأثير متطلبات رأس المال على تكلفة البنوك :دراسة حالة مصر**، ورقة علمية مقدمه لمنتدى البحوث الإقتصادية، جمهورية مصر العربية
- بوزيان، فؤاد، واخرون، 2011، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الإحترازية الجديدة واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل (3)**، ورقة عمل مقدمه في المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، قطر.
- الحسيني، فلاح ،2008، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- حنوش، إيمان، 2009، **أساليب الإحصاء التطبيقي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الزعابي، تهاني، 2008، **تطوير نموذج لإحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارية، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.
- سلمان، عماد، 2013، **استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية**، ورقة علمية منشورة بمجلة العلوم الإقتصادية، جامعة البصرة، بغداد، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشاهد، سمير، 2005، **المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل 2 وإدارة مخاطر التشغيل**، ورقة علمية منشورة بمجلة إتحاد المصارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- الشرع، مجيد، 1998، **المحاسبة في المنظمات المالية "المصارف وشركات التأمين"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الإردن.
- شقير، فائق و آخرون، 2002 **محاسبة البنوك**، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن
- صالح، مفتاح، وآخرون، 2013، **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا.
- صباح، بهية، 2008، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.
- الصوراني، عبير، 2004، **الرقابة الداخلية في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.
- صيام و خريوش،2002، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن**، ورقة عمل منشورة في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد والإدارة، جدة، السعودية.
- طه، طارق، 2008، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- الطيب، شحاتيت، 2011، **تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن** ، ورقة علمية منشورة بمجلة الدراسات العلوم الادارية، جامعة مؤتة، الأردن.
- عاشور، يوسف، 2003 ، **آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني**، غزة، فلسطين.
- عبيدات، سامر، 2008، **محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية، دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الكراسنة، إبراهيم،2006 ، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر**، دراسة منشورة بمعهد السياسات الإقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- كلاب، ميساء، 2007، د**وافع تطبيق دائم بازل 2 وتحدياتها، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارية، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.
- هندي، منير ، 2000، **إدارة البنوك التجارية: مدخل إتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، جمهوية مصر العربية.

1. صندوق النقد العربي، 2012، **مبادئ إدارة مخاطر الائتمان**، ورقة عمل مقدمه للجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: القوانين:

- قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997، الوقائع الفلسطينية، العدد 21، 1998.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

- Davis, steven, 2009, **The management of international banks**.
- Ejoh, Ndifon, 2014, **The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria**, Research Journal of Finance and Accounting, Nigeria.
- Sheldon, George, 2010 **Costs and Benefits of Capital Adequacy Requirements: An Empirical Analysis for Switzerland**, Journal of the University of Basel.
- Ezike , John , 2013, **Capital Adequacy Standards, Basle Accord And Bank Performance: The Nigerian Experience (A Case Study Of Selected Banks In Nigeria)**, Asian Economic and Financial Review, Malaysia.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Kudinska, Marina,Natalia, 2012, **Analysis of Bank Capital Adequacy: The Case of Latvia**" Journal of Business Management, No.6.
- Choi, G, 2000, **The Macroeconomic Implications of Regulatory Capital Adequacy Requirements for Korean Banks**, Economic notes by Banca Monte USA.
- Basel 3 pressure building, KPMG International Cooperative Switzerland, 2013.
- Abdullah Haron ,2011, **Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB, World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance** , Islamic Financial Services Board ,p19.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

الموقع الإلكتروني	رابط الموقع	تاريخ الرجوع إليه
المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية	http://www.hrdiscussion.com/hr38724.html	2015/3/30
موقع دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	www.oecd.org	2015/4/15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السابع

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (1):

القوائم المالية المجمعة للبنوك التجارية المحلية

البند/ السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أولاً: الميزانية العمومية							
الموجودات المتداولة							
نقد في الصندوق و لدى البنوك	199,420,573	299,090,892	334,418,944	331,073,764	468,935,533	696,615,428	438,721,203
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	160,640,619	211,394,065	230,703,598	203,172,610	279,660,274	328,552,084	362,487,258
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية	611,924,904	637,602,110	615,861,204	598,982,037	582,082,705	654,022,590	1,000,573,195
أوراق مالية للمتاجرة	14,031,775	19,982,381	13,882,171	17,421,333	38,186,242	12,041,007	14,665,891
أوراق مالية للإستثمار - معدة للبيع	130,512,068	260,649,317	318,769,314	267,163,792	160,123,876	222,514,167	319,147,540
تسهيلات ائتمانية (صافي)	514,486,711	620,626,881	931,275,146	1,219,267,670	1,580,453,311	1,813,587,428	2,012,507,004
تمويل وإستثمار (صافي)	671,413	671,413	671,413	5,777,383	19,179,089	19,222,957	15,267,067
أرصدة مدينة أخرى	42,339,916	42,742,829	59,136,704	55,618,380	57,565,112	81,594,067	79,917,192
فوائد معلقة	5,921,719	2,949,339	654,856	801,396	877,475	4,427,603	5,063,636
مجموع الموجودات المتداولة	**1,679,949,698**	**2,095,709,227**	**2,505,373,350**	**2,699,278,365**	**3,187,063,617**	**3,832,577,331**	**4,248,349,986**
موجودات طويلة الأجل							
ممتلكات ومباني والات (إجمالي)	53,371,363	71,945,320	80,962,961	101,319,807	107,858,700	116,813,162	142,385,299

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البند/ السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ينزل – مجمع الإهتلاك المتراكم	27,836,872	31,993,612	37,425,066	43,891,583	50,439,077	58,467,194	67,015,898
ممتلكات ومباني والات (صافي)	25,534,491	39,951,708	43,537,895	57,428,224	57,419,623	58,345,968	75,369,401
إستثمارات طويلة الأجل	5,571,589	5,636,112	3,752,217	5,000,000	17,103,239	25,627,944	31,119,220
الأراضي	13,774,474	11,582,962	11,515,443	18,015,275	18,015,275	18,015,275	18,015,275
موجودات غير ملموسة	395,893	583,259	1,573,144	1,596,935	1,548,145	1,371,754	1,421,164
مجموع – الموجودات طويلة الأجل	**45,276,447**	**57,754,041**	**60,378,699**	**82,040,434**	**94,086,282**	**103,360,941**	**125,925,060**
مجموع الموجودات	**1,725,226,145**	**2,153,463,268**	**2,565,752,049**	**2,781,318,799**	**3,281,149,899**	**3,935,938,272**	**4,374,275,046**
المطلوبات وحقوق المساهمين							
المطلوبات المتداولة							
ودائع العملاء	1,159,969,464	1,440,478,197	1,801,886,849	1,897,855,541	2,254,488,835	2,630,863,396	3,096,124,920
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	88,585,565	100,018,591	112,149,193	167,284,416	214,603,173	372,373,735	334,438,963
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	61,774,068	140,895,878	121,132,120	115,766,462	105,805,661	102,506,940	24,086,209
ودائع تامينات نقدية أخرى	73,334,601	84,757,344	100,906,928	110,617,018	122,412,298	134,046,399	220,204,579
مخصصات	25,579,479	35,075,752	43,832,874	55,282,534	64,284,075	79,926,607	25,272,298
مطلوبات متداولة أخرى	29,524,998	29,544,418	44,127,871	51,184,124	52,973,248	66,198,932	79,077,653
مجموع المطلوبات المتداولة	**1,438,768,175**	**1,830,770,180**	**2,224,035,835**	**2,397,990,095**	**2,814,567,290**	**3,385,916,009**	**3,779,204,622**
المطلوبات طويلة الاجل							

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البند/ السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ودائع تامينات نقدية أخرى	5,580,137	7,219,223	6,247,412	7,486,702	22,691,673	42,050,532	35,569,767
مخصصات طويلة الأجل	257,385	380,191	389,710	579,574	6,266,018	6,443,868	5,563,566
قروض طويلة الأجل	1,619,449	1,419,067	2,393,759	4,552,869	13,340,953	33,181,999	15,761,999
مجموع المطلوبات طويلة الأجل	**7,456,971**	**9,018,481**	**9,030,881**	**12,619,145**	**42,298,644**	**81,676,399**	**56,895,332**
مجموع المطلوبات	**1,446,225,146**	**1,839,788,661**	**2,233,066,716**	**2,410,609,240**	**2,856,865,934**	**3,467,592,408**	**3,836,099,954**
حقوق المساهمين							
رأس المال المدفوع (أسهم عادية)	231,299,575	249,897,680	259,897,680	282,901,698	316,901,698	332,908,009	365,994,262
إحتياطي أجباري	17,136,537	21,824,619	25,866,789	30,120,195	34,997,528	40,147,345	45,717,655
إحتياطي أختياري	7,861,206	7,948,253	4,083,446	1,083,446	1,083,446	1,090,873	472,502
إحتياطيات أخرى	11,237,318	13,223,691	20,998,029	32,569,766	45,141,797	65,623,136	69,351,033
علاوة الإصدار (خصم)	12,034,692	12,034,692	12,034,692	12,034,692	12,034,692	12,034,692	12,034,692
الأثر المتراكم للتغيرات في القيمة العادلة	(4,865,484)	(2,284,474)	1,130,556	(3,200,132)	(11,324,077)	(6,424,969)	(9,034,251)
أرباح مقترحة التوزيع	4,000,000	-	-	-	-	-	-
أخرى	495,831	1,836,092	1,534,038	1,531,958	1,543,557	1,591,438	11,642,131
أرباح محتجزة (مجمعة)	(198,676)	9,194,054	7,140,103	13,667,936	23,905,324	21,375,340	41,997,068
مجموع حقوق المساهمين	**279,000,999**	**313,674,607**	**332,685,333**	**370,709,559**	**424,283,965**	**468,345,864**	**538,175,092**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**1,725,226,145**	**2,153,463,268**	**2,565,752,049**	**2,781,318,799**	**3,281,149,899**	**3,935,938,272**	**4,374,275,046**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً:قائمة الدخل المجمعه							
البنود	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات التشغيلية							
الفوائد الدائنة	77,635,219	71,568,051	83,885,739	105,791,326	119,729,697	147,834,475	161,023,473
الفوائد المدينة	18,988,794	9,382,358	9,855,376	15,118,787	20,044,232	29,268,027	35,343,282
صافي الفوائد	58,646,425	62,185,693	74,030,363	90,672,539	99,685,465	118,566,448	125,680,191
صافي العمولات	14,388,953	20,497,708	23,164,272	27,382,664	31,473,001	34,473,202	41,305,345
أرباح موجودات وأدوات مالية	(2,410,448)	1,768,405	2,985,320	437,523	(871,803)	1,972,036	1,303,806
إيرادات تشغيلية أخرى	10,307,065	16,857,296	15,335,884	16,152,562	16,636,295	15,932,929	22,652,539
مجموع الإيرادات التشغيلية	80,931,995	101,309,102	115,515,839	134,645,288	146,922,958	170,944,615	190,941,881
المصاريف التشغيلية							
مصاريف العمليات المصرفية	4,690,020	5,213,398	6,696,601	8,807,347	9,677,545	11,070,625	13,073,491
مصاريف تشغيلية أخرى	1,135,099	4,335,829	4,721,586	6,902,400	8,384,003	9,245,045	14,668,112
مخصص التسهيلات الائتمانية	8,289,360	548,271	984,068	2,843,451	3,469,015	3,703,598	4,694,344
مجموع المصاريف التشغيلية	14,114,479	10,097,498	12,402,255	18,553,198	21,530,563	24,019,268	32,435,947
مجمل الدخل	66,817,516	91,211,604	103,113,584	116,092,090	125,392,395	146,925,347	158,505,934
المصاريف العمومية							
المصاريف الإدارية	26,740,867	27,996,725	37,278,510	42,114,030	47,170,797	52,240,797	55,527,989
المصاريف التسويقية	1,599,109	2,190,090	2,857,731	3,563,973	3,998,283	3,695,475	3,752,545
مصاريف أخرى	12,153,800	13,327,917	16,418,660	21,065,784	23,117,527	25,412,076	31,994,731
مجموع المصاريف العمومية	40,493,776	43,514,732	56,554,901	66,743,787	74,286,607	81,348,348	91,275,265
إيرادات وأرباح أخرى							
أرباح الأستثمارات	472,487	(154,823)	3,680,407	2,354,021	7,920,232	3,298,125	3,249,576
إيرادات وأرباح أخرى	544,619	189,958	388,512	2,050,131	1,491,954	1,260,043	2,947,046

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً:قائمة الدخل المجمعه							
البنود	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الإيرادات والأرباح الأخرى	1,017,106	35,135	4,068,919	4,404,152	9,412,186	4,558,168	6,196,622
مصاريف وخسائر أخرى							
مصروف الفوائد	-	-	-	-	-	-	
مصاريف وخسائر أخرى	2,519,010	753,988	2,114,368	715,347	417,540	1,624,165	589,342
مجموع المصاريف والخسائر الأخرى	2,519,010	753,988	2,114,368	715,347	417,540	1,624,165	589,342
ضريبة القيمة المضافة	-	1,070,763	600,442	229,594	344,215	418,113	454,295
صافي الدخل قبل الضرائب	24,821,836	45,907,256	47,912,792	52,807,514	59,756,219	68,092,889	72,383,654
ضريبة الدخل	7,266,847	9,516,551	10,594,377	10,534,674	14,738,587	17,375,910	16,711,417
صافي الربح من العمليات المستمرة	17,554,989	36,390,705	37,318,415	42,272,840	45,017,632	50,716,979	55,672,237
تعديلات سنوات سابقة	-	-	-	-	507,234	135,000	-
صافي الربح	17,554,989	36,390,705	37,318,415	42,272,840	45,524,866	50,851,979	55,672,237

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2):

مؤشرات أداء البنوك التجارية المحلية:

اسم البنك/ السنة	متغير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
بنك فلسطين	ROA	2.7%	2.6%	2.4%	2.5%	2.5%	2.3%	2.1%
	ROE	23.2%	21.9%	23.0%	21.5%	22.6%	21.0%	18.4%
	EPS	35.1%	33.1%	37.7%	34.9%	37.3%	35.4%	32.3%
	CRA	22.51%	16.51%	13.64%	13.57%	13.20%	13.95%	13.08%
بنك الإستثمار الفلسطيني	ROA	1.9%	1.5%	0.6%	1.1%	0.8%	0.8%	1.0%
	ROE	6.6%	6.1%	2.4%	4.3%	3.3%	3.6%	4.9%
	EPS	10.2%	9.4%	2.9%	5.3%	4.1%	4.6%	6.1%
	CRA	39.38%	37.18%	27.40%	31.61%	31.76%	35.54%	34.60%
بنك القدس للتنمية والإستثمار	ROA	-2.0%	1.3%	1.5%	1.4%	0.9%	1.4%	1.5%
	ROE	-11.7%	9.2%	12.6%	12.0%	7.8%	11.2%	14.5%
	EPS	-10.3%	8.6%	12.7%	13.1%	9.0%	14.6%	20.5%
	CRA	28.89%	25.96%	24.19%	22.00%	22.17%	23.70%	16.98%
البنك التجاري الفلسطيني	ROA	0.2%	1.9%	1.3%	0.5%	0.0%	0.1%	0.4%
	ROE	0.9%	9.5%	7.7%	3.0%	0.2%	0.7%	4.2%
	EPS	0.7%	8.3%	7.2%	2.8%	0.2%	0.7%	4.1%
	CRA	45.89%	31.60%	26.13%	24.21%	24.47%	16.63%	17.15%
البنك الوطني	ROA	-2.9%	1.4%	0.1%	0.3%	0.9%	1.0%	0.9%
	ROE	-10.9%	7.9%	0.7%	2.7%	5.9%	9.3%	7.4%
	EPS	-9.6%	7.6%	0.7%	2.2%	6.0%	10.2%	8.4%
	CRA	41.14%	32.32%	33.58%	19.05%	20.50%	16.32%	20.41%

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (3):

المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدارسة للبنوك التجارية المحلية:

البنك	المتغير/المعايير	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري للوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	أقل قيمة	أكبر قيمة
البنوك المحلية التجارية	CRA	25.00%	2.05%	5.40%	0.30%	20.40%	35.60%
	ROA	1.78%	0.08%	0.20%	0.00%	1.40%	2.10%
	ROE	13.40%	0.77%	2.04%	0.00%	8.90%	14.60%
	EPS	17.80%	1.22%	3.20%	0.10%	10.70%	20.40%
بنك فلسطين	CRA	1.52%	1.90%	3.40%	0.10%	13.10%	22.50%
	ROA	2.44%	0.07%	0.19%	0.00%	2.10%	2.70%
	ROE	21.60%	0.62%	1.64%	0.00%	18.40%	23.20%
	EPS	35.10%	0.75%	1.98%	0.00%	32.30%	37.70%
بنك الإستثمار الفلسطيني	CRA	33.90%	1.51%	4.00%	0.20%	27.40%	39.40%
	ROA	1.10%	0.17%	0.45%	0.00%	0.60%	1.90%
	ROE	4.45%	0.50%	1.51%	0.00%	2.40%	6.60%
	EPS	6.00%	1.00%	2.70%	0.10%	2.90%	10.20%
بنك القدس للتنمية والإستثمار	CRA	23.40%	1.39%	3.69%	0.10%	17.00%	28.90%
	ROA	0.85%	0.48%	1.27%	0.00%	-2.00%	1.50%
	ROE	7.94%	3.37%	8.93%	0.80%	-11.70%	14.50%
	EPS	9.70%	3.66%	9.68%	0.90%	-10.30%	20.50%
البنك التجاري الفلسطيني	CRA	26.50%	3.77%	9.98%	1.00%	16.60%	45.90%
	ROA	0.63%	0.26%	0.70%	0.00%	0.03%	1.90%
	ROE	3.74%	1.37%	3.63%	0.10%	0.20%	9.50%
	EPS	3.42%	1.23%	3.20%	0.10%	0.20%	8.30%
البنك الوطني	CRA	26.10%	3.55%	9.30%	0.90%	16.30%	41.10%
	ROA	0.24%	0.50%	1.40%	0.00%	-2.90%	1.40%
	ROE	3.28%	2.62%	6.90%	0.50%	-10.90%	9.30%
	EPS	3.64%	2.54%	6.70%	0.50%	-9.60%	10.20%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (4):

آلية إحتساب كفاية رأس المال حسب نموذج سلطة النقد الفلسطينية:

	رأس المال	
35000	**إجمالي الشريحة 1 من رأس المال**	
35100	رأس المال المدفوع	
35200	فائض (فضلة) رأس المال	
35300	الإحتياطات القانونية	
35400	الإحتياطات المعلنة	
35500	الأرباح الغير موزعة	
	ناقص:	
36000	**الخصميات من رأس المال شريحة 1**	
36100	الأصول غير ملموسة	
36200	أرباح/ خسائر السنة (إذا كان سالباً)	
36300	أرباح/ خسائر تحت التسوية (إذا كان سالباً)	
37000	**مجموعة شريحة رأس المال 1 بعد الخصميات**	
38000	**مجموع شريحة رأس المال 2**	
38100	إحتياطيات إعادة التقييم	
38200	الإحتياطيات العامة للعمليات المصرفية	
38300	الإحتياطيات العامة للعميات الغير المصرفية	
38400	القروض المساندة المؤهلة	
39000	**إجمالي رأس المال**	
	ناقص:	
40000	**الخصميات من إجمالي رأس المال**	
40100	الإستثمارات في الشركات المصرفية والشركات المالية وغير المالية	
40200	الفرق بين المخصص الفعلي والإلزامي للقروض المصنفة	
41000	قاعدة رأس المال	
	مذكرة توضيحية	
42000	القروض المساندة المؤهلة (المتبقى على إستحقاقها أكثر من 5 سنوات)	

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com